الأمم المتحدة
S/PV.8220



مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٢٢٠

الثلاثاء، ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيد ميسا - كوادرا	(بيرو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيد رادومسكي
	بوليفيا (دولة - متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	السويد	السيد أورنيوس سكاو
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد تانو بوتشويه
	الكويت	السيد المنيخ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاتشكو

جدول الأعمال

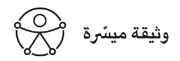
المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (S/2018/241)

1809305 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد، باسم مجلس الأمن، بسعادة السفير كارل فان أوستيروم، الممثل الدائم لهولندا، على عمله رئيساً لمجلس الأمن لشهر آذار/مارس. وأنا على يقين من أنني أعبِّر عن مشاعر جميع أعضاء مجلس الأمن إذ أعرب عن عميق التقدير للسفير فان أوستيروم ووفده على ما أبداه من براعة دبلوماسية في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (S/2018/241)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكندا وكولومبيا وهايتي للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد جواو بيدرو فالي دي ألميدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/241، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

أعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية أن أعرب عن امتناني لكم، سيدي، ولرئاسة بيرو على عقد جلسة اليوم بشأن هايتي.

كما أغتنم هذه الفرصة للترحيب بحضور الممثل الدائم لجمهورية هايتي.

هذه المرة الأولى التي أتشرف فيها بمخاطبة المجلس بشأن هايتي، وفرصتنا الأولى لمناقشة بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي منذ بدء عملياتها في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وفقا لما دعا إليه القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧).

وقد زرت هايتي في يومي ١٤ و١٥ آذار/مارس، ويسرني أن أبلغ المجلس أن البعثة تعمل بكامل طاقتها، وتنفذ ولايتها بشكل فعال. ووجودها المدني يتركز في منطقة العاصمة بورت أو برانس، مع أفرقة متنقلة متعددة التخصصات تتابع التطورات السياسية وما يتعلق بسيادة القانون، وتتواصل مع المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة المعنيين على أساس منتظم عبر المقاطعات العشر في هايتي. ويرتبط نموذج النشر هذا بالطابع الخفيف وغير التدخلي لوجود البعثة، مع إيجاد قناة للتواصل المنتظم مع السكان الهايتيين في جميع أنحاء البلد.

(تكلم بالإنكليزية)

في الوقت نفسه، وبغية الحفاظ على علاقة وثيقة مع المؤسسات الهايتية التي تدعمها البعثة، فقد نقلت ١٣٥ من عناصر الشرطة للعمل في مواقع مشتركة مع الشرطة الوطنية الهايتية في المقاطعات العشر في هايتي و ٢٣ من موظفي السجون الذين وفرتهم الحكومة في ٩ من ١٨ سجناً في البلد. ووجود

سبع وحدات من الشرطة المشكلة في خمس من المناطق العشر يضمن توفير الدعم التشغيلي للشرطة الوطنية الهايتية وتواجد أمني في جميع أنحاء البلد. وتعمل البعثة بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التسعة عشر العاملة في هايتي، وكذلك مع مكتب المبعوث الخاص لهايتي، السيدة جوزيت شيران، من أجل اضطلاعها بولايتها والتمكين من الانتقال السلس نحو تنمية شاملة ومستدامة من خلال نهج متسق وشامل ومتكامل يتماشى مع الإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة ورؤية الأمين العام فيما يتعلق بالوقاية من نشوب النزاع.

ويتمثل الهدف الرئيسي لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي في البناء على إنجازات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ويرتبط بالهدف الأسمى للأمم المتحدة الرامي إلى توطيد الاستقرار والأمن في البلد على نحو يساعد على سير هايتي على طريق التنمية في الأجل الطويل، بما في ذلك تعزيز سيادة القانون وكفالة حقوق الإنسان بوصفهما ركيزتين هامتين. وكما أقر المجلس عند تكليفه لبعثة دعم العدالة، فإن دور العمليات السياسية والمساعي الحميدة للبعثة يظلان حجر الزاوية في استراتيجيتنا الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف.

وفي الأشهر الماضية، نفذت البعثة، بالشراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري، أنشطة مستهدفة لدعم أهدافها وتمهيد السبيل للمزيد من التغييرات الشاملة. وبفضل عملها في بيئة مستقرة بوجه عام – وعلى الرغم من انسحاب القوات العسكرية التابعة للأمم المتحدة في العام الماضي – تمكنت البعثة من المشاركة الكاملة في مساعدة الشرطة الوطنية الهايتية في تنفيذ خطتها الإنمائية الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ وخاصة عن طريق برنامجها التوجيهي الاستشاري الخاص بالإدارة العليا لقوات الشرطة. وبالمثل، شرعت أيضا في دعم الهيئتين التنظيميتين التابعتين للسلطة القضائية والمجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل والأمن العام في مجال تعزيز المساءلة وقدرات الرقابة عبر تقديم المساعدة إلى وحدات التحقيقات التابعة لها، فضلا عن مساعدة لجانها التقنية المشتركة للتقصي.

وقد كُرست المجالات الرئيسية الأخرى لدعم البعثة للمساعدة في الحد من فترة الاحتجاز الطويل الأمد للمتهمين قبل المحاكمة واكتظاظ السجون، وخاصة بواسطة الرصد الموقعي للأنشطة في محكمة بورت – أو – برانس للصلح لضمان تطبيق الإجراءات المتعلقة بإدارة عبء القضايا من خلال تقديم المساعدة إلى لجنة سلسلة الإجراءات العقابية التابعة لتلك المحكمة. ويرتبط ارتباطا وثيقا بهذه المساعدة عمل البعثة مع نقابة المحامين في بور – أو – برانس الذي يتم تمويله بواسطة مشاريع الحد من العنف المجتمعي. والهدف من ذلك إنشاء مكتبين للمساعدة القانونية المكرسة لتقديم المشورة لأكثر من ٥٠ في المائة من المحتجزين تحفظيا في السجن الوطني وللمتهمين المحتجزين حديثا. وتستمر المناقشات حاليا لإنشاء مكاتب للمساعدة القانونية المخصصة للنساء والقصّر المحتجزين.

وتوفر أنشطة البعثة في مجال رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها قدرات الإنذار المبكر والتحليل الهيكلي بما يمكنها من تعديل وتكييف أنشطتها في مجالي الدعوة والدعم المتخصصين. ومع ذلك، ما زال ضعف المؤسسات المعنية بسيادة القانون يطرح العديد من التحديات في مجال حقوق الإنسان ويشجع على ثقافة الإفلات من العقاب. وبالتالي، فإن الأولويات في هذا المجال تشمل الحاجة إلى تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان – ولا سيما مكتب أمين المظالم الوطني لحقوق الإنسان واللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني الوطنية لحقوق الإنسان لكفالة اتباع الإجراءات القانونية والوصول إلى العدالة وتحسين حماية النساء والأطفال ومكافحة العنف الجنسي والجنساني.

ولا يمكن لبعثة دعم نظام العدالة أن تكون فعالة إلا بإقامة علاقة تعاون مع حكومة وشعب هايتي على أساس من التضامن

والثقة المتبادلة. ومن الضروري إجراء حوار صريح مفتوح وقائم على الاحترام مع أصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين ليتسنى التعاون الإيجابي على جميع الصعد من أجل إحداث تغيير حقيقي. وأشعر بالارتياح بالإرادة والجهود المتواصلة التي يبذلها الرئيس موييز وحكومته لتهيئة المناخ الملائم للتغيير، وهو ما رأيته خلال زيارتي الأخيرة إلى هايتي. وأؤكد مجددا الدعم الذي أعربت عنه للرئيس على عزمه على تحسين الحياة اليومية لجميع الهايتيين، لا سيما بواسطة برنامج قافلة التغيير.

ومع الإقرار باحتمال وجود سوء تفاهم بين البعثة وحكومة هايتي، فإنني أشعر بالارتياح أيضا للمؤشرات التي بدت مؤخرا على تقارب موضوعي أوثق بين الأولويات الوطنية وأولويات البعثة. وأرحب في هذا الصدد بأحدث إعلان صادر عن الرئيس موييز بشأن أولويات الإصلاح الحكومي والحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي التي تشمل تعزيز نظام العدالة وتحسين أداء الشرطة الوطنية الهايتية ومكافحة الإفلات من العقاب والاحتجاز لفترة طويلة قبل المحاكمة ومكافحة الفساد ومنعه وإنشاء المجلس الانتخابي الدائم وإطلاق الحوار الوطني.

وتؤكد النقاط المرجعية الواردة في تقرير الأمين العام (S/2018/241) هذه الرؤية وتشمل مجالات التركيز التي تدعمها البعثة لأجل التعاون الاستراتيجي الوثيق والمثمر مع المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني. وبالتالي، فإنها تتيح فرصة فريدة للحكومة الهايتية والبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع الدولي للتنفيذ المشترك للأولويات المشار إليها في القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧) ولرؤية هايتي لعام ٢٠٣٠، تمشيا مع خطة التنمية المستدامة. واستنادا إلى رسائل الأمين العام بشأن التضامن والشراكة مع هايتي – التي نقلتها أيضا إلى محاوريّ الهايتيين في آذار/مارس، أود أن أؤكد مجددا استعداد الأمم المتحدة لدعم وضع الحكومة خريطة طريق واضحة لتحقيق خطتها المتعلقة بإصلاح الدولة مع الأخذ في الاعتبار بقدرات البعثة في الميدان.

وبالإضافة إلى هذه الفرص، يتعين علينا أيضا الأخذ في الاعتبار باستمرار وجود التحديات والمخاطر، خاصة ونحن نستعد للانتقال من مرحلة حفظ السلام إلى التنمية. وقد قطعت هايتي شوطا طويلا نحو تحقيق الاستقرار السياسي والأمني النسبي الذي تنعم به الآن. بيد أن عدم التيقن الاقتصادي الذي قد يؤدي إلى الاستبعاد الاجتماعي – وخاصة للشباب والفئات الأكثر ضعفا – ربما يؤدي إلى انتكاس التقدم المحرز. وقد تباطأ العمل الذي تضطلع به السلطة التشريعية مؤخرا بسبب الخلافات حول المسائل الإجرائية، ما أثّر سلبا على وتيرة اعتماد بعض التشريعات الأساسية. ومن شأن الانتخابات المتوقع إجراؤها في الربع الأخير من عام ٢٠١٩ بغية تجديد السلطة التشريعية أن تؤدي إلى زيادة الاستقطاب في الساحة السياسية، وأن تسفر عن بيئة غير مؤاتية للتصدي للتحديات الهيكلية لسيادة القانون.

وعلى الرغم من أنه ينبغي أن يظل تحقيق النتائج هدفنا ذا الأولوية، إلا أننا شرعنا بالفعل في التحضير للانتقال إلى مرحلة عدم وجود قوات حفظ السلام استنادا إلى الدروس المستفادة في هايتي وفي سياقات أخرى. وبتوجيه من اللجنة التنفيذية التابعة للأمين العام تنخرط منظومة الأمم المتحدة برمتها في الميدان وفي المقر على حد سواء في عملية انتقال استراتيجي تقوم على الأدوات المتاحة على نطاق منظومة الأمم المتحدة برمتها مثل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بوصفه أداة انتقالية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بسيادة القانون. وتسعى هذه الاستراتيجية أيضا إلى توقع أي ثغرات قد تنشأ عن انسحاب عملية حفظ السلام ضمن الإطار الزمني الذي حدده مجلس الأمن، فضلا عن التخفيف من آثارها المحتملة. ونتطلع إلى التعاون الوثيق مع حكومة هايتي والشركاء الآخرين لكفالة نجاح تلك المرحلة الانتقالية، على النحو الذي نفعله لأجل تنفيذ ولاية البعثة.

وتشكّل المعايير الخاصة باستراتيجية الخروج التي قُدمت إلى المجلس إطارا طموحا مرنا يستند إلى المعايير التي يمكن بموجبها

تحويل التشكيلة الحالية للأمم إلى وجود لا علاقة له بعملية حفظ السلام في البلد. وخلال الأشهر المقبلة سنقدم إلى مجلس الأمن تقييمات نوعية وكمية للتقدم المحرز والاتجاهات العامة في تلك المجالات بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الهايتية. والغرض من ذلك إتاحة الفرصة لأعضاء المجلس لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الخفض التدريجي للبعثة وانسحابها نهائيا. ولا يزال خروج البعثة بطريقة يتم التشاور حولها على نطاق واسع ومملوكة وطنيا وقائمة على المعايير يمثّل النهج الصحيح للحفاظ على الاستقرار وبناء السلام الذي تحقق على مدى عقد من الزمن في هايتي. وقد عقدنا العزم على ضمان أن تكون بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي آخر بعثة لحفظ السلام تنشر هناك في حدود الإطار الزمني العام الذي أشير إليه سابقا في قرار المجلس ٢٣٥٠ (٢٠١٧).

وقد كان إجماع مجلس الأمن قبل عام تقريبا في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧ الذي أنشئت بموجبه بعثة دعم نظام العدالة (انظر S/PV.7924) بمثابة تصويت على الثقة في هايتي واعتراف بالتقدم الذي أحرزه البلد. وهناك الكثير من الأسباب للتفاؤل بأنه لا رجعة عن مسار التقدم المحرز يتعين علينا – هايتي والأمم المتحدة والشركاء الدوليون والإقليميون – مواصلة الاستثمار معا في النجاح الذي حققه التعاون بين البلد والأمم المتحدة. وكما ذكر الأمين العام في الأسبوع الماضي في بيانه بشأن العمل لصالح مبادرة حفظ السلام (انظر S/PV.8218) فإن ممارسة مسؤولية المجلس عن دعم بعثات حفظ السلام تمثل عنصرا حاسما في هذه الحالة أيضا وهي: نجاح البعثة ومستقبل هايتي.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد لاكروا على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة تاتشكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته اليوم.

في تشرين الأول/أكتوبر الماضي شكّل الانتقال من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى بعثة أكثر تركيزا على الخدمات الشرطية حصريا – وهي بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي – نقطة تحول هامة بالنسبة للبلد. ويأخذ الهايتيون أنفسهم بزمام القيادة في توفير الأمن وإنفاذ القوانين في بلدهم. ويعدُّ الانتقال من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي مثالا واضحا على قدرة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على تغيير الحالة السياسية والأمنية في الميدان، بل كيف يتعين عليها أن تفعل ذلك. وحين تؤدي عمليات حفظ السلام دورها كما ينبغي، فإننا نلاحظ قدرة البلدان على تنمية قدراتها وحماية مواطنيها، بل نشهد كيف تستطيع البلدان توطيد العمليات السياسية على الصعيد المحلي. ونعتقد أن لدى بعثة دعم نظام العدالة في هايتي القدرة على القيام بذلك على وجه التحديد، وأنها ستواصل تعزيز الاستقلال والاكتفاء الذاتي للشعب الهايتي.

ونثني على الخطوات اللازمة والهامة التي اتخذتها الحكومة بالفعل لتحقيق الأمن والاستقرار على المدى الطويل في هايتي. ونشعر بالتشجيع إزاء الشوط الذي قطعته هايتي في تنمية قدرة الشرطة الوطنية الهايتية – وهي مؤسسة سنواصل إعطاءها الأولوية والدعم فيما تتولى زمام كفالة الأمن في البلد. ونعتقد أن العناصر المختلفة لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، بما في ذلك وحدات الشرطة المشكّلة وأفراد الشرطة المنتدبون وموظفو شؤون الإصلاحيات، فضلاً عن الخبراء المدنيين في مجالات سيادة القانون، وحقوق الإنسان، والشؤون السياسية، والشؤون الجنسانية، والسلوك والانضباط وغير ذلك من المجالات الرئيسية، تساهم إلى حد كبير في بسط سيادة القانون وأولويات قطاع العدالة التي حددها المجتمع الدولي وحكومة هايتي. إن التوجيه والمشورة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى الشرطة الوطنية الهايتية كانا وسيظلان عاملاً رئيسياً في قدرة

الشرطة الوطنية الهايتية على كفالة النظام العام وتوفير الأمن للشعب الهايتي.

وتطلعاً إلى المستقبل، لا يمكن أن تتشكل خطة هايتي الأمنية والسياسية والإنمائية إلا على أيدي الهايتيين أنفسهم. ويجب على حكومة هايتي أن تركز على تعزيز نظامها القضائي ومؤسساتها لحقوق الإنسان للمساعدة في توطيد الاستقرار الطويل الأجل ومكاسب الاستقرار التي تحققت في السنوات القليلة الماضية. ونأمل أن نرى تقدماً كبيراً في العديد من المجالات، بما في ذلك معالجة الاحتجاز المطول قبل المحاكمات، واكتظاظ السجون، والقضاء على العنف الجنسي والجنساني، وتحقيق المشاركة الكاملة للمرأة في صنع القرار. ومن الأهمية بمكان اغتنام هايتي لهذه الفرصة من أجل تعزيز الحوار بشأن التدابير الإضافية المطلوبة لتعزيز مؤسساتها، من قبيل اعتماد مشروعي القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية، وإنشاء المجلس الانتخابي الدائم، بحيث تكون تلك الهيئات موجودة لخدمة الشعب الهايتي طويلا بعد مغادرة البعثة.

وفي نهاية المطاف، تتحمل هايتي المسؤولية الرئيسية عن تحقيق ذلك، وبإمكانها الاعتماد على الدعم المقدم من الأمم المتحدة، وبطبيعة الحال من الولايات المتحدة ومن العديد من البلدان الأخرى في المجتمع الدولي. ونرحّب باستراتيجية الخروج ذات النقاط المرجعية المحددة لبعثة الأمم المتحدة، ونتطلع إلى تلقي معلومات مستكملة عن الجداول الزمنية لنقل المهام والمسؤوليات إلى الحكومة الهايتية، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري.

ومع ذلك، يظلّ هنالك عمل بالغ الأهمية في الوقت الذي تغادر فيه البعثة لتنفيذ مهامها الهامة. ونشدد على الأهمية الحاسمة لملء الجزء المتبقي من الوظائف الشاغرة لموظفي البعثة وشرطة الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن. إن الولايات المتحدة صديق وشريك قديم لهايتي. ونظل ملتزمين بالعمل مع الحكومة الهايتية لضمان الأمن والتنمية الديمقراطية والنمو الاقتصادي للبلد في الأجل الطويل. ونتطلع إلى فصل جديد من النمو والاستقلال في قصة شعب هايتي التي تتوالى فصولها.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، نشكر وكيل الأمين العام، السيد جان – بيير لاكروا، على إحاطته الإعلامية الثاقبة بشأن آخر التطورات في جمهورية هايتي فيما يتعلق بأنشطة بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

وتؤكد بوليفيا من جديد التزامها بحاضر ومستقبل جمهورية هايتي. يجب على المجتمع الدولي أن يواصل العمل موحداً، داعماً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في هايتي بغية تمكينها من مواجهة التحديات المتبقية، ولا سيما في قطاع الأمن وسيادة القانون. ونعتقد أن هذا الدعم ينبغي أن يُقدَّم بالتشاور والتنسيق الوثيق مع حكومة هايتي.

وبالمثل، فإننا نعتقد أن الولاية الجديدة للبعثة ستكون حاسمة بما أنه، في ضوء الزيارة الأخيرة التي قام بها مجلس الأمن إلى البلد، قد تم تحديد الاحتياجات الطويلة الأجل التي يتعين تلبيتها في الميدان. ويجب أن نأخذ في الاعتبار حقيقة أن هناك فترة سنتين لتنفيذ مجموعة من المهام والأهداف الأساسية وفقاً للنقاط المرجعية الـ ١١ المحددة لاستراتيجية خروج البعثة. في هذا الصدد، ووفقاً للتقرير الأخير للأمين العام، نُشجّع البعثة وشركاءها على تعزيز علاقتها مع حكومة هايتي، من أجل

''كفالة توثيق التقارب في وجهات النظر والأولويات ووضع برنامج مشترك للعمل يتيح وضع خريطة طريق للتعاون والعمل المشترك.'' (S/2018/241، الفقرة ٥٤)

ويجب العمل على إحراز التقدم بشأن تلك النقاط المرجعية ونتائجها وفقاً لولاية البعثة في مجالات سيادة القانون، والأمن، وحقوق الإنسان، وفقاً للقرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧).

ونسلّط الضوء أيضاً على التقدم الذي أحرزته هايتي في تنفيذ برنامجها الإصلاحي وذلك، في جملة أمور، من أجل تعزيز التنمية المستدامة ومكافحة الفساد من خلال الأولويات السياسية الست، التي تشمل تعزيز وتحديث قطاع العدالة، واعتماد جدول أعمال تشريعي يركّز على حفز الاستثمار وتحسين الخدمات الاجتماعية، من بين أمور أخرى.

وعلاوة على ذلك، نرحّب بتعيين من يحل محل أمين المظالم وتعيين جهة تنسيق في المستقبل داخل السلطة التنفيذية لتيسير تنفيذ الالتزامات المتعهد بها من خلال الآليات الدولية لحقوق الإنسان من أجل مواصلة تعزيز المؤسسات الهايتية. ونعتقد أن من الضروري كفالة سيادة القانون وإرساء الأساس لتحقيق قدر أكبر من التماسك السياسي والاجتماعي، بالإضافة إلى معالجة التحديات الاجتماعية – الاقتصادية والتنموية الراهنة.

وبالمثل، فإننا نشيد بجمهورية هايتي على تولي رئاسة الجماعة الكاريبية، بالإضافة إلى المبادرة التي اتخذها رؤساء الدول والحكومات في تلك المنظمة لإنشاء قوة عاملة داخل المنطقة لمكافحة تزايد الجريمة والعنف في المنطقة. ونلاحظ انخفاض الجريمة والعنف كليهما في هايتي ونشجعها على مواصلة السير على هذا الدرب.

وفي هذا الصدد، نثني على الجهود التي تبذلها البعثة من أجل تحسين الهياكل الأساسية وتدريب الشرطة الوطنية الهايتية من خلال برنامجها للتوجيه والمشورة، الذي يسعى إلى نقل المهارات الأساسية في الإدارة المتوسطة والعليا، فضلاً عن برنامجها التدريبي، الأمر الذي سيساهم في تنفيذ خطة ٢٠١٧–٢٠٢١ الاستراتيجية لتطوير تلك المؤسسة. ونقدّر أيضاً العمل الذي تضطلع به البعثة في مجال سيادة القانون، ونشجعها على مواصلة عملها بالتنسيق مع حكومة هايتي.

ونعرب عن تقديرنا للتقدم المحرز في مكافحة الكوليرا من خلال النهج الجديد للأمين العام. تتحمل الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها مسؤولية جماعية عن ضمان تنفيذه بالكامل. ومن هذا المنطلق، ندعو المجتمع الدولي إلى العمل من أجل الوفاء بالتزاماته والتعاون مع جمهورية هايتي لبناء نظم قوية للصرف الصحي والرعاية صحية. لا تزال الكوليرا تمثل مشكلة أساسية لا تؤثر فقط على المرافق الصحية والحصول على الماء، بل على جميع مجالات التنمية والاستقرار في هايتي. إن مكافحة تلك الآفة أولوية، على نحو ما جرى إبرازه أثناء زيارة مجلس الأمن في ٢٠١٧.

وفيما يتعلق بالانتهاك والاستغلال الجنسيين، نحيط علماً بالتزام البعثة بأنشطة الوقاية، بما في ذلك التدريب وتيسير المعلومات والمشورة. ونشجّع البعثة على مواصلة جهودها فيما يتعلق بمبدأ عدم التسامح على الإطلاق مع المسؤولين عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين، الذين إذا ما ثبت أنهم مذنبون ينبغي معاقبتهم تبعاً لذلك. ونعرب أيضاً عن قلقنا إزاء مشكلة الأطفال الذين تُركوا من دون آباء نتيجة للانتهاك الجنسي.

في الختام، تقرّ بوليفيا بالملكية الوطنية والمسؤولية الرئيسية لحكومة وشعب هايتي عن جميع جوانب تنمية بلدهم، ونشجّع بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي على الوفاء بولايتها مع احترام سيادة جمهورية هايتي واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

السيدة غريغوار فان هارن (هولندا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على كلماتكم الطيبة الموجهة لرئاستنا، والتي سأنقلها بسرور بالغ للسفير فان أوستيروم وإلى كامل الفريق. وأود بدوري أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لشهر نيسان/أبريل. وأتمنى لكم كل النجاح.

وأتقدم بالشكر أيضاً إلى السيد جان بيير لاكروا على إحاطته الإعلامية.

تؤيد مملكة هولندا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

تتابع مملكة هولندا التطورات في هايتي بأكبر قدر من الاهتمام، حيث تقع ثلاثة من البلدان الأربعة المشمولة برعايتنا – وهي آروبا وكوراساو وسانت مارتن – في منطقة البحر الكاريبي. واليوم، أود أن أتناول النقاط الثلاث التالية: الحالة الراهنة، ودور بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، والآفاق المستقبلية.

فيما يتعلق بالحالة الراهنة، بدأت هايتي في السنوات الأخيرة رحلة رائعة نحو التغيير. لقد أحرز هذا البلد تقدماً كبيراً في تحقيق استقرار الحالة السياسية والظروف الأمنية. وبدعم من الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال جهة التنسيق العالمية في مجالات الشرطة والعدالة والسجون، أضفيت على الشرطة الوطنية الهايتية الصبغة المهنية وجرى ضم عدد كبير من النساء. إن وباء الكوليرا الرهيب الذي اجتاح البلد لأكثر من ثماني سنوات يبدو أخيراً تحت السيطرة.

ومع ذلك، لا تزال ثمة تحديات يتعين التغلب عليها. فهناك تقارير مثيرة للقلق عن طول مدة الاحتجاز السابق للمحاكمة واكتظاظ السجون وعدم كفاية فرص الوصول إلى العدالة. ولا يمكن حل ذلك إلا عن طريق اعتماد التشريعات ذات الصلة ومن خلال تعزيز الفعالية والشفافية والمساءلة في المؤسسات الأمنية ومؤسسات سيادة القانون. وتؤكد الحالات غير المقبولة المتعلقة بانتهاك الشرطة الوطنية الهايتية لحقوق الإنسان ضرورة وجود آليات مُعززة للرقابة والمساءلة في القطاع العام.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية، وهي دور البعثة. إن هايتي لا تستطيع التصدي لهذه التحديات بمفردها. فقد أُنشت بعثة الأمم المتحدة لدعم حكومة وشعب هايتي في جهودهما الرامية إلى بناء مستقبل أفضل. بيد أن التعاون الوثيق هو السبيل الوحيد لنجاح البعثة والدولة الهايتية في بناء وتعزيز المؤسسات العامة في البلد. والأولويات يجب أن توازيها جهود. ومن خلال مساعيها الحميدة ودورها في مجال الدعوة، فإن البعثة أساسية لضمان الملكية السياسية للأهداف المشتركة. وبغية تحقيق الأهداف الطموحة المرجوة من البعثة، لا بد من تسريع وتيرة التقدم المحرز وتعزيز التعاون.

وفي ذلك الصدد، من الضروري وضع استراتيجية مشتركة شاملة في أقرب وقت ممكن، بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، لإرساء الأساس اللازم لإنجاز مرحلة حفظ السلام. وبهذه الطريقة، يمكن قياس التقدم المحرز في الوفاء بولاية البعثة من أجل كفالة انسحابها على نحو مسؤول ومع استيفاء الشروط المحددة.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثالثة، وهي آفاق المستقبل. في نهاية المطاف، لدينا نفس الهدف، ألا وهو، جعل هايتي مجتمع آمن ومزدهر. وتعزيز سيادة القانون هو بحق حجر الزاوية لذلك الهدف. فسيادة القانون أساس أي مجتمع عادل ومزدهر وسلمي، وهي عنصر ثقة للسكان والمستثمرين على السواء. ونشجع هايتي على اغتنام هذه الفرصة والاستفادة الكاملة من شراكتها مع البعثة. ويجب أن تستند هذه الشراكة إلى مصداقية تواجد الأمم المتحدة في هايتي وشرعيته ونزاهته. ولذلك، نرحب بسياسة الأمين العام المتمثلة في عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ونشدد على أهمية مساءلة البعثة السابقة، بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، عما قامت به في الماضي.

ونتطلع إلى تقرير الأمين العام عن الاستراتيجية الجديدة لمكافحة الكوليرا. ونشدد على الحاجة إلى التنفيذ الفعال للاستراتيجية. إننا يجب أن نطوي صفحة الكوليرا.

أود أن أختتم بياني بالإعراب عن الأمل في أن تمثل الانتخابات البرلمانية، المقرر إجراؤها بعد ١٨ شهرا من الآن، بداية عهد جديد في هايتي. وفي الوقت نفسه، علينا أن نستغل هذا الوقت لبناء أساس قوي ومستدام للاستقرار السياسي والأمن والتنمية الشاملة للجميع من خلال تعزيز المشاركة المجدية

للنساء وانخراطهن وتمثيلهن على جميع المستويات والسماح للشعب الهايتي، بدعم ثابت من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، باستعادة زمام مستقبله.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): إذ آخذ الكلمة بالنيابة عن جمهورية غينيا الاستوائية في هذه الجلسة بشأن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، أود أن أعرب من خلالكم، سيدي الرئيس، عن خالص تهانينا لبيرو على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. وأتمنى لكم النجاح الباهر، وأؤكد دعم جمهورية غينيا الاستوائية الثابت لكم في أداء عملكم.

كما نهنئ مملكة هولندا على قيادتها الممتازة للمجلس خلال شهر آذار/مارس. وقد تميزت رئاستها بدينامية استثنائية وأسفرت عن نتائج مرضية.

تابعنا باهتمام كبير العرض الذي قدمه السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، الذي قدم لنا كعادته إحاطة إعلامية واضحة ومفصلة وكاملة عن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي لم تقتصر على إبراز الجوانب السياسية والاقتصادية للبلد، بل وصفت الحالة الإنسانية والأمنية الراهنة في ذلك البلد الشقيق.

تتابع جمهورية غينيا الاستوائية الحالة عن كثب وتأسف للمشاكل العديدة التي تواجه شعب هايتي الصديق والشقيق، من ضربات الكوارث الطبيعية المتكررة إلى التحديات السياسية التي أدت إلى تقويض الجهود التي تبذلها كل من حكومة وشعب هايتي والشركاء في تنمية البلد لرسم المسار صوب تحقيق التنمية المستدامة. ونحن نقدر وننوه ونشيد بالإجراءات العديدة المفيدة التي اتخذتها الأمم المتحدة في هايتي، بما في ذلك إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي التي حلت محل القوة المتعددة الجنسيات المؤقتة في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، للمساعدة على تهيئة بيئة آمنة ومستقرة في هايتي، بما في ذلك دعم البلد في مجالات كثيرة على الصعيدين السياسي والأمني، على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، إلى أن حلت محلها بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في العام الماضي.

ونتيجة للإجراءات المذكورة أعلاه والاستعراض الذي أجراه الأمين العام، على النحو المطلوب في القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧)، عملت الحكومة والسلطة التشريعية والسلطة القضائية والشرطة الوطنية الهايتية بنشاط مع بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي في وضع استراتيجية تحدد ١١ هدفا يتعين تحقيقها في هايتي بحلول الربع الأخير من عام ٢٠١٩. ونود أن نعرب عن تقديرنا وتهانينا لحكومة هايتي على ما أظهرته من إرادة سياسية قوية وقيادة خلال تلك الممارسة، والتي يُنتظر أن تؤدي في نهاية العام المقبل إلى مرحلة انتقالية يضطلع خلالها فريق الأمم المتحدة القطري بدوره كاملا في دعم التنمية في هايتي. وهذه الأهداف الأحد عشر طموحة ولكن من الممكن تحقيقها إذا وفرت البعثة والمجتمع الدولي دعما قويا لحكومة هايتي في بلوغها، وذلك عن طريق تمكين الحكومة في جميع الأوقات من قيادة العملية في ظل الدعم الفعال من البعثة ومشورتها.

وفي عملية كتلك التي شرعت فيها هايتي، من المهم أخذ أي قيود قد تعرقل ذلك المسعى بعين الاعتبار. وفي هذا الصدد، فإن جمهورية غينيا الاستوائية توجه انتباه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى مشكلة الكوليرا المستمرة في هايتي، والتي يجري أخيرا السيطرة عليها. ويجب أن تكون مكافحة هذا الوباء لضمان عدم تفشيه مرة أخرى أولوية عليا، لأن هذه الحالة لا تؤثر على الصحة والموارد المائية فحسب، بل أيضا على التنمية والاستقرار في هايتي.

أود أن أختتم هذا البيان بتأكيد الدعم لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة وبمناشدة جميع مؤسسات الدولة في هايتي – الحكومة والبرلمان والهيئات القضائية والشرطة الوطنية – والمجتمع المدني العمل معا بشكل وثيق بالتعاون مع الرئيس جوفينيل مويز

ودعمه في خطته للإصلاح من أجل تعزيز التنمية المستدامة في هايتي، وهو أمر يستلزم ضمان سيادة القانون وحقوق الإنسان والحكم الرشيد واحترام سلطة الدولة وتعزيز المؤسسات القانونية والقضائية في هايتي.

السيد رادومسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام جان - بيير لاكروا على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

أود أيضا إبلاغ المجلس بأن بولندا تؤيد البيان الذي سيدلي في وقت لاحق اليوم المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن هايتي أرض ذات جمال كبير ومعاناة كبيرة. وعلى الرغم من العقبات، أحرز أبناء هايتي تقدما رائعا تحت قيادة الرئيس جوفينيل موييز. إن سيل التغييرات أثر إيجابيا في الحياة اليومية لشعب هايتي في مختلف المجالات. من المهم للحكومة أن تواصل جهودها. ويجدر التشديد على أنها اتخذت خطوات لإصلاح القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية، ومكافحة الفساد في الخدمة المدنية، وتعزيز قطاع العدالة. كذلك طرأ تحسن كبير أيضا في قدرة الشرطة الوطنية الهايتية.

ينبغي أن تؤدي هذه الجهود الكبيرة إلى تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز مبادئ سيادة القانون، وهي عنصر لا غنى عنه للحفاظ على التنمية المستدامة. تشكر بولندا بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي على دورها الحاسم في مساعدة حكومة هايتي على تعزيز مؤسسات سيادة القانون، وتعزيز قدرة الشرطة الوطنية، والمشاركة في رصد حقوق الإنسان.

إن الانتقال السلس من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي خلال الستة أشهر الأولى يبدو واعدا جداً. ومع ذلك، لا تزال المؤسسات الهايتية بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي. ونحن نرحب بمساهمة البعثة في تحسين الأمن العام عن طريق بناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية في طائفة واسعة من أنشطة الشرطة، وتوفير المعدات والدعم التشغيلي لها. ولكي يستمر هذا التقدم، ينبغي تخفيض معدل الشواغر داخل البعثة. ونهيب بالأمانة العامة أن تعمل على إزالة جميع العقبات المتبقية أمام ملء الشواغر المتبقية.

أود أن أشيد بجهود الأمين العام ومبعوثته الخاصة إلى هايتي، السيدة جوزيت شيران، في تعبئة القطاع الخاص في مجالات التمويل والصحة والتكنولوجيا سعيا لدعم حكومة هايتي وشعبها، والمساهمة في أهداف هايتي الطموحة لتحقيق التنمية والمساعدة في جذب الاستثمار. ومن الضروري بذل جهود إضافية لتعزيز القدرة على الاستجابة في التحقيق ومنع الانتهاكات الجنسية والانتهاكات القائمة على أساس نوع الجنس والحوادث. إن اكتظاظ السجون يثير مخاوف خطيرة إزاء حقوق الإنسان، فضلا عن عدم إحراز تقدم في تعيين موظف تنسيقي أقدم ليترأس الهيئة المسؤولة عن تطوير خطط العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان. وندعو الحكومة إلى مضاعفة جهودها في تلك المجالات.

إن هايتي شأنها شأن الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، لها حق راسخ في إنشاء قواتها المسلحة الوطنية والإبقاء عليها. بالنظر إلى القيود المتعلقة بالميزانية، والحاجة الملحة إلى مواصلة تطوير قدرات قوة الشرطة الوطنية، نتوقع من السلطات الهايتية أن تتحلى بالحصافة في اختيار خطواتها المقبلة على مسار النمو المستدام، مع الأخذ في الحسبان التخفيض الكبير في وجود المجتمع الدولي في الجزيرة.

ترحب بولندا باقتراح ١١ نقطة مرجعية طموحة لاستراتيجية الخروج، والانتقال إلى وجود للأمم المتحدة في هايتي من دون مهمة حفظ السلام. إن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي سوف تكون عاملاً حاسما في تلك العملية، وفي مساعدة الحكومة على الوفاء بالمعايير المطلوبة عن طريق تقديم

البعثة الخبرة اللازمة والمساعدة. وعلاوة على ذلك، علينا ألا نحد من وجود الأمم المتحدة في هايتي أو نقوم بالانسحاب السابق لأوانه منها، مع الأخذ في الحسبان هشاشة الوضع والقدر الكبير من العمل الذي ستقوم به السلطات الهايتية المنتخبة.

بينما يرى البعض أن هناك ثغرات، نحن نرى فرصا تلوح في الأفق. نود أن نرى هايتي مزدهرة من دون وجود مستمر لحفظ السلام. وكما يقول المثل الهايتي، الطبل المستعار لا يمكن أبدا أن يفضي إلى رقص جيد.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): هذه الجلسة الأولى التي نعقدها هذا الشهر، اسمحوا لي أن أشارك الآخرين في تهنئتكم، سيدي، على توليكم الرئاسة. أود أن أؤكد لكم دعمنا الكامل وأنتم تضطلعون بواجباتكم.

أود أيضا أن أشيد بالسفير فان أوستيروم وفريقه على الرئاسة الناجحة في الشهر الماضي.

نشكر الأمين العام على تقريره (S/2018/241) عن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، استناداً إلى القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧). ونشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الإعلامية عن آخر التطورات في هايتي وأنشطة البعثة في الأشهر الستة الماضية. ونحيط علما بنتائج زيارته الأخيرة إلى هايتي والمناقشات التي جرت مع السلطات الهايتية لبحث سُبل ووسائل تعزيز التعاون والاستعداد للانتقال إلى وجود غير مقترن بعملية حفظ السلام تابعة للأمم المتحدة لمواصلة تقديم الدعم لجهود بناء السلام في هايتي.

وفي ذلك الصدد، نرحب برسم استراتيجية خروج للبعثة والتي وُضعت، على مدى الأشهر الثلاثة الماضية بالتشاور الوثيق مع أصحاب المصلحة الهايتيين، وهي استراتيجية تحدد معايير واضحة لانسحاب تدريجي خلال فترة زمنية مدتها سنتين، على أساس النتائج التي تحققت والوضع على الطبيعة. وبناء على ذلك، نؤيد تجديد ولاية البعثة لمدة سنة واحدة. وفي الواقع أن إنشاء بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي مهم جداً من أجل توطيد دعائم السلام عن طريق تعزيز مؤسسات العدالة وسيادة القانون، ودعم القدرات المؤسسية والتشغيلية للشرطة الوطنية الهايتية. إن تجديد ولايتها سيمكنها من الاستمرار في مساعدة الحكومة على تعضيد مؤسسات سيادة القانون.

نقدر المبادرات والجهود التي تبذلها البعثة لبناء قدرات الشرطة الهايتية في مجالات التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي، والاستخبارات الجنائية، والتحقيقات، والجريمة المنظمة، وإدارة مسرح الجريمة، والتوظيف، والتدريب، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، ومكافحة الشغب، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات اللوجستية، والبنية التحتية. بيد أننا نلاحظ التحديات في مجال العدالة والمؤسسات الإصلاحية والجهود التي تبذلها البعثة للتصدي لها، كما أبرز ذلك تقرير الأمين العام.

نرحب بالتقدم المستمر في هايتي لتوطيد دعائم الديمقراطية والاستقرار المؤسسي، كما ورد في تقرير الأمين العام. كذلك نحيط علما بالتقدم المحرز في الحالة الأمنية في البلد التي ما زالت مستقرة نسبيا. ومع ذلك، ونحن نفهم أن هايتي لا تزال تواجه تحديات ومواطن ضعف عديدة. لذلك، يجب اتخاذ خطوات حاسمة نحو زيادة التماسك الاجتماعي والسياسي، وتعزيز مؤسسات الدولة من أجل الحفاظ على المكاسب التي تحققت في السنوات الأخيرة. وفي ذلك الصدد، نحيط علما بسائر المبادرات التي أخذ زمامها رئيس جمهورية هايتي، ونأمل أن توفر البعثة الدعم اللازم بالعمل عن كثب مع الحكومة ومنظمات المجتمع المدني وغيرها.

إن المشاركة المنسقة والمستدامة لجميع الشركاء الثنائيين والدوليين حيوية جدا لتقديم مساعدة آمنة وكافية وفي الوقت المناسب لتحقيق التنمية المستدامة في هايتي بطريقة تحترم

سيادتها. ونأمل من الشراكة الجديدة التي أقيمت بين هايتي والأمم المتحدة، بالاقتران مع إنشاء بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، أن ترسي أساسا متينا للاستقرار في الأجل الطويل والتنمية المستدامة في هايتي.

نرحب بموافقة صندوق بناء السلام على مشروع التماسك الاجتماعي ومنع نشوب صراعات جديدة بتكلفة قدرها ثلاثة ملايين لتعزيز دور الشباب بتيسير مشاركة أفضل للشابات والشبان في شؤون المجتمع، وحسم النزاعات بالوسائل السلمية. كما نسلم بالدور المهم الذي تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما منظمة الدول الأمريكية، واتحاد دول أمريكا الجنوبية، والجماعة الكاريبية، في عملية تحقيق الاستقرار وإعادة البناء في هايتي. ونلاحظ أن هايتي تتولى حاليا رئاسة الجماعة الكاريبية، واستضافت اجتماع قمة المنظمة في الشهر الماضي في بورت أو برنس. وأخيراً، نشكر البلدان المساهمة بقوات شرطة في بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، والفريق القُطري التابع للأمم المتحدة وغيرهما من الشركاء الدوليين العاملين في الميدان على دعمهم المتواصل لهايتي.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد على تضامننا مع شعب هايتي الشقيق وحكومته وهما يواصلان السعي لتعزيز التقدم المحرز في السنوات الأخيرة والتصدي للتحديات المتعددة التي تواجه بلدهما.

السيد تانو – بوتشويه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يهنئ وفد بلدي بيرو على توليها رئاسة المجلس لشهر نيسان/أبريل ويؤكد لها دعمنا الكامل. كما نشيد بمملكة هولندا على رئاستها للمجلس في شهر آذار/مارس، وعلى جهودها المتميزة في تسيير أعمال مجلس الأمن.

ويتقدم وفد بلدي بالشكر إلى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان – بيير لاكروا، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات بشأن آخر المستجدات في جمهوريه هايتي، وكذلك بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

لقد كان إنشاء بعثة الأمم المتحدة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ جزءا هاما من الانتقال إلى وجود للأمم المتحدة في هايتي لكن ليس بوصفه عملية من عمليات حفظ السلام، كما ينص القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧). وإذ يكرر وفد بلدي ما أورده تقرير الأمين العام (S/2018/241)، فإنه يرحب بالتقدم السياسي والأمني والاجتماعي – الاقتصادي المحرز في هايتي خلال السنة الماضية.

أما على الصعيد السياسي، فيعرب وفد بلدي عن تقديره للجهود التي تقوم بها السلطات الهايتية لتعزيز مؤسسات البلد، ولا سيما السلطة القضائية والشرطة الوطنية الهايتية. كما يرحب بالتدابير الرامية إلى تعزيز سيادة القانون والنهوض بحقوق الإنسان والدفاع عنها. لا يزال بلدي مقتنعا بأن هذه التدابير ستسهم بالتأكيد في تقدم هايتي على طريق التنمية، على النحو المتوخى في إطار الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للفترة ٢٠١٧–٢٠٢١. وتحقيقا لهذه الغاية، يرحب فد بلدي بالزيارة التي قام بها السيد جان – بيير لاكروا، التي أكدت من جديد الشراكة الاستراتيجية للأمم المتحدة مع هايتي في سياق دعم السلطات الهايتية في مجال الحفاظ على السلام وبناء السلام.

إن كوت ديفوار مقتنعة بأن وجود بعثة الأمم المتحدة يمثل فرصة حقيقية لتعزيز الإنجازات ودعم الجهود التي تبذلها الحكومة الهايتية من أجل تحقيق أهداف التنمية والاستقرار، بغية إنهاء عملية حفظ السلام الحالية. وفي هذا الصدد، ترحب كوت ديفوار بزيارة الأمينةَ العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام السيدة بنتو كيتا إلى هايتي في الفترة من ٥ إلى ٩ شباط/فبراير، التي أتاحت لها الفرصة لمناقشه المسائل المتعلقة بتولي السلطات الهايتية المسؤولية تدريجيا في مجال العدالة وسيادة القانون، بغية تحقيق الانسحاب الناجح لبعثه الأمم المتحدة. وفي هذا الشأن، يؤيد وفد بلدي القرار القاضي بإنشاء آليه في المستقبل القريب، بالتعاون مع حكومة هايتي، لرصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف

استراتيجية الخروج من الأزمة، مع وضع جدول زمني ومؤشرات متفق عليها.

وعلى الصعيد الأمني، فإن التقدم المحرز في إضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الهايتية يجب ألا يجعلنا نغفل حقيقة أن الحالة العامة في البلد لا تزال محفوفة بالمخاطر. وتشجع كوت ديفوار أيضا السلطات الهايتية على مواصلة جهودها في مكافحة الفساد، وفي حماية حقوق المرأة وتعزيزها، وكذلك في تحسين إجراءات الاحتجاز المؤقت والظروف المعيشية لنزلاء السجون.

أما على الصعيد الاجتماعي – الاقتصادي، فلا يزال بلدي يشعر بالقلق إزاء استمرار ضعف البلد والظروف المعيشية البائسة للفئات الضعيفة من السكان. وفي ضوء محدودية فرص حصول السكان على مياه الشرب وتردي خدمات الصرف الصحي، فإن بلدي يدعو المجتمع الدولي إلى دعم عمل السلطات الهايتية كي تلبي توقعات السكان المحتاجين.

وترحب كوت ديفوار بالتقدم المحرز في مكافحة الكوليرا وتؤيد الاستراتيجية الجديدة التي وضعها الأمين العام من أجل القضاء على هذا الوباء. وفي هذا الصدد، يرحب بلدي بالتزام الأمم المتحدة، إلى جانب حكومة هايتي وشعبها، بتعزيز التقدم المحرز والتوصل إلى استجابات مرضية للتحديات المستمرة. ولذلك، فإننا نحث المجتمع الدولي على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الجارية في هايتي.

في الختام، يشيد وفد بلدي بعمل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في هايتي، ويشجع مجلس الأمن على تزويدهما بالوسائل اللازمة لكفالة نجاح البعثة في إطار تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. كما أود أن أؤكد مجددا على استعداد بلدي – الذي نهض بعد عقد من الأزمات بفضل دعم الأمم المتحدة – للإسهام، إلى جانب الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، في تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في هايتي.

السيد المنيّخ (الكويت): السيد الرئيس، بداية، اسمحوا لي أن أهنئ بلدكم الصديق على توليه رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونؤكد لكم استعداد وفد دولة الكويت لأن يكون سندا لكم طوال فترة رئاستكم. وكذلك عن ثقتنا كاملة بحكمتكم وخبرتكم في إدارة أعمال هذا المجلس خلال هذا الشهر. ولا يفوتني، سيدي الرئيس، كذلك أن أتقدم بجزيل الشكر لكافة أعضاء وفد مملكة هولندا على رئاستهم المميزة والناجحة لأعمال شهر آذار/مارس بكل مهنية وشفافية.

كذلك، سيدي الرئيس، وفي إطار نقاش اليوم، أتقدم بالشكر للسيد جان لاكروا على الإحاطة القيمة التي تقدم بها بشأن مجريات الأوضاع في هايتي، والدور المنوط بالبعثة وفقا لولايتها.

أود أن أتطرق إلى ثلاثة جوانب خاصة بموضوع اليوم، وهي: سياسية وأمنية وإنسانية.

أولا، الجانب السياسي، أود الإشادة بما يقوم به فخامة الرئيس مويز، رئيس جمهورية هايتي، من مشاورات مع البرلمان الوطني، وذلك في سبيل وضع جدول أعمال تشريعي يساهم في إنشاء المجلس الانتخابي الدائم، والمجلس الدستوري، بالإضافة إلى إتمام التعيينات في المحكمة العليا، متطلعين في الوقت ذاته إلى سرعة اعتماد تشريعات رئيسية، كمشروع قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية، داعين الجهات المعنية في هايتي إلى المشاركة الفاعلة في هذه المشاورات وذلك من أجل تحقيق أثر إيجابي في نظام العدالة.

ثانيا، الجانب الأمني، لما للجانب الأمني أثر مهم على كافة الأصعدة في هايتي، فإننا نرحب بالتحسن الملحوظ في انخفاض معدلات الجريمة المسجلة في هايتي. إلا أننا ندعو السلطات الوطنية الهايتية إلى الاستفادة القصوى من خبرات بعثة الأمم المتحدة، لتحقيق العدالة في هذا المجال، وذلك في سبيل تطوير ورفع كفاءة جهاز الشرطة الوطنية للمحافظة على التقدم المحرز

الذي حققته هايتي في المجال الأمني، وزيادة تعزيز مؤسسات سيادة القانون، وإنهاء الإفلات من العقاب ومنع الفساد، مثمنين مبادرتي فخامة الرئيس في هذا الخصوص.

ثالثا، وفيما يتعلق بالجانب الإنساني، يساورنا القلق حيال التقارير الواردة عن انتهاكات حقوق الإنسان، آملين من السلطات الوطنية الهايتية ملاحقة مرتكبي هذه الانتهاكات، سواء أن كانوا من أفراد الشرطة الوطنية أو من غيرهم وذلك لضمان المحاسبة وتحقيق العدالة.

وفي ذات السياق نرحب بالنتائج التي أسفر عنها نهج الأمم المتحدة للتصدي لوباء الكوليرا المتمثل في انخفاض المعدل الأسبوعي لانتقال العدوى بنسبة أكثر من ٩٩ في المائة.

كما أود أن أشيد بالجهود التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي المتمثلة في دعم وتوطيد المكاسب التي تحققت بالإضافة التي تعزيز الاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل في هايتي، وذلك من خلال دعم جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز سيادة القانون.

ختاما، سيدي الرئيس، وبناء على ما تقدم، أود أن أعرب عن دعمنا لاقتراح الأمين العام لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي لتعكس الجدول الزمني الذي حددته استراتيجية الخروج، وفقا للمعايير المحددة. ونؤيد ما جاء في تقرير الأمين العام بأن تحديد تلك المعايير الأحد عشر سيمهد الطريق للانتقال إلى وجود تابع للأمم المتحدة في هايتي لا يتصل بحفظ السلام. وعلى المدى الطويل يسهم إنجاز هذه المعايير في تحقيق استقرار سياسي وأمني وإنمائي في هايتي يدفع البلد نحو تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبخاصة الهدف ١٦، الذي يسعى لتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع وتحقيق التنمية المستدامة من خلال توفير العدالة للجميع.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم، وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا على إحاطته الإعلامية. وتود الصين أن تهنئ بيرو على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. ويمكن لوفد بلدكم أن يعول على دعمنا له في أعماله. كما نشعر بالامتنان لهولندا على الكم الهائل من الأعمال التي أنجزتها أثناء رئاستها للمجلس في شهر آذار/مارس.

وفي الوقت الراهن، فإن هايتي مستقرة إلى حد كبير. وحالتها الأمنية آخذة في التحسن باستمرار، وتتولى الشرطة الوطنية الهايتية تدريجيا المسؤولية عن الحفاظ على أمان البلد وأمنه واستقراره. وتتطلع الصين إلى أن ترى أصحاب المصلحة الداخليين المختلفين في هايتي وهم يحافظون على زخم التنمية الإيجابي بتكثيف جهودهم لتنمية الاقتصاد وتحسين سبل معيشة الناس والتنفيذ الشامل لخطة التطوير الاستراتيجي للشرطة الوطنية الهايتية، وتهيئة الظروف المواتية لتحسين الحالة في البلد بصورة نهائية.

إننا حريصون على رؤية المجتمع الدولي، بما في ذلك البلدان الأخرى في المنطقة، وهو يواصل المساعدة في تحسين الحالة في هايتي، وتقديم المزيد من المساعدة الإنمائية والإنسانية، ودعم هايتي في ترسيخ السلام والاستقرار، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونشيد بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي والممثلة الخاصة سوزان بيج لضمان سلاسة نشر البعثة الجديدة ومزاولة عملها. ونأمل أن نرى الأمانة العامة وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وهما تحسنان تواصلهما مع الحكومة الهايتية، وتساعدانها على بناء شرطة وطنية هايتية أقوى وتدعمانها في تولي المسؤولية عن الحفاظ على الأمن والاستقرار بصورة جادة.

لقد أُنجز الكثير من العمل في دعم الأمم المتحدة لتصدي هايتي لوباء الكوليرا. وساهمت الصين في صندوق الأمم المتحدة

الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة الكوليرا في هايتي من خلال الصندوق المشترك بين الصين والأمم المتحدة من أجل السلام والتنمية. ونناشد المجتمع الدولي أن يستجيب على نحو إيجابي لمبادرة الأمم المتحدة الجديدة لمكافحة الكوليرا ومساعدة هايتي في القضاء على الوباء بصورة نهائية. إن الصين على استعداد للاضطلاع بدورها، بالترافق مع أعضاء المجلس الآخرين، ولمساعدة هايتي على تحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية المستدامة.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشارك زملائي تقديم التهنئة لكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس، وأن أشكر هولندا على رئاستها. كما أشكر وكيل الأمين العام على إحاطته الإعلامية. وكان من الأمور الجيدة للغاية تلقي أخبار الزيارة التي قام بها في آذار/مارس ورؤية مدى الفعالية التي يجري بها تنفيذ ولاية مجلس الأمن.

وترحب المملكة المتحدة بمواصلة إحراز التقدم في هايتي. ونحن مهتمون اهتماما خاصا بتنمية الشرطة الوطنية الهايتية، وبمبادرة لجنة سلسلة الإجراءات الجنائية وبالجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون، وعلى غرار المتكلمين الآخرين، فإننا نشيد بنهج الأمم المتحدة الجديد للتصدي للكوليرا. ومن الأمور الحسنة للغاية أن نرى التفاني والدعم الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي لحكومة هايتي في تنفيذ مهامها. ونحن مهتمون للغاية بالطريقة التي تعكف الحكومة على وضع أسس متينة ومستدامة من أجل تحقيق الاستقرار السياسي الطويل الأمد والأمن والتنمية في هايتي. وكما قال وكيل الأمين العام من فوره، فإن هذا يعد صوت ثقة حقيقي بالبلد. إنه لأمر طيب أن نسمع أن بعثة دعم نظام العدالة تضطلع على نحو فعال بتنفيذ ولايتها، ونتطلع الآن إلى أن تحقق البعثة انتقالا سلسا إلى وجود تابع للأمم المتحدة لا يتصل بحفظ السلام. وعلى وجه الخصوص، نؤيد اعتزام البعثة تسليم المسؤولية عن ضمان سيادة القانون، وحقوق الإنسان، وإصلاح قطاع الأمن إلى فريق الأمم المتحدة القطري وحكومة هايتي بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. ونريد أن نضمن نجاح العملية الانتقالية. وتحقيقا لتلك الغاية، تناشد المملكة المتحدة الحكومة والأمم المتحدة اتخاذ الخطوات الثلاث التالية.

أولا، ينبغي للحكومة أن تتولى ملكية إنجاز الإصلاحات البالغة الأهمية التي سيكون لها أثر دائم على الأمن والتنمية. وأود بصفة خاصة أن أبرز أهمية حماية استقلالية الشرطة، وسن تشريعات جديدة لتمكين السلطة القضائية، وضمان حماية حقوق الإنسان على يد مؤسسات قوية للدولة، وتمكين النساء ليكن من القادة السياسيين.

ثانيا، إننا نتطلع إلى أن تكون الأمم المتحدة منظمة متكاملة بصورة جيدة على أرض الواقع يمكنها كفالة انتقال فعال بتنفيذ خطة العمل المشتركة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن يكون هناك تركيز قوي على التعاون بين الفريق القطري والبعثة؛ ودعم مقدم من صندوق بناء السلام، كما ذكر زملاء آخرون؛ وشراكات مرنة ومنسقة بين الأفرقة المتنقلة والفريق القطري؛ وتعاون وثيق مع الشركاء الدوليين والثنائيين الآخرين. كما أشارك الآخرين الأمل بأن نرى تركيزا شاملا على التقدم الذي يمكن إحرازه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينتظر بفارغ الصبر تقديم تقرير الأمين العام لشهر أيار/مايو. ويحدونا الأمل في أن يحدد التقرير التقدم اللازم إحرازه لتحقيق انتقال متكامل ومستدام في الأشهر الـ ١٨ المقبلة.

ثالثا، ينبغي لاستراتيجية الخروج التي تستمر لسنتين أن تظهر التقدم الواضح المحرز في ضوء النقاط المرجعية التي حددها الأمين العام. إن خطة نقل المسؤوليات من البعثة إلى الفريق القطري خطة معقدة، وهي تجعل الانتقال أكثر تعقيدا مما هو بالأساس. ونأمل أن تتمكن البعثة، بالتشاور مع الحكومة، من وضع المؤشرات الضرورية. وسيمكننا استخدام معالم واضحة

وواقعية من تعقب التقدم المحرز. وإذ نشير إلى أن العديد من الزملاء، ووكيل الأمين العام تكلموا عن هشاشة العملية الانتقالية، فإننا نعتقد أنه إذا كانت لدينا تلك المعالم والنقاط المرجعية، فإنها ستؤدي إلى تقليل المخاطر المرتبطة باستراتيجية الخروج. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أيضا أن تكون استراتيجية الخروج منسقة بوضوح مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.

وفي الختام، من الأهمية بمكان أن تعمل البعثة والحكومة معا بروح من التضامن والاحترام والثقة المتبادلين. وحيثما يمكن للمملكة المتحدة أن تساعد، فإن بإمكان المجلس أن يعول على أنها ستفعل ذلك. وعند هذه النقطة، أود أن أشير إلى التاريخ المحزن للاستغلال والانتهاك الجنسيين الذي شهدته هايتي وأن أقول إننا سنعمل مع الأمين العام لضمان تنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقا في الأمم المتحدة بأكملها.

إن الوقت المتبقي لبلوغ هدف الانتقال في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ محدود حاليا. ونأمل أن نرى اعتماد خطة انتقالية واضحة تحدد كيفية انتقالنا من حفظ السلام إلى التنمية. وكان ما قاله السيد لاكروا في ذلك السياق مشجعا للغاية. ومع ذلك، فإننا نناشد الأمين العام أن يكون واقعيا وواضحا فيما يتعلق بتقسيم المسؤوليات على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وفي نهاية المطاف فإن قيادة حكومة هايتي هي التي ستكلل المرحلة الانتقالية بالنجاح. ولكن، وكما أشار متكلمون آخرون، فإن المرحلة التي وصلنا إليها حاليا تتيح لنا فرصة هائلة لتحقيق نتائج ناجحة ليس لحكومة هايتي وحدها بل لكامل أسرة الأمم المتحدة ولحفظ السلام بوجه عام.

لسيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أهنئ بحرارة وفد هولندا على توليها رئاسة مجلس الأمن في الشهر الماضي. وبالنيابة عن فرنسا، نعرب عن دعمنا الكامل لرئاسة بيرو.

وأشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان - بيير لاكروا، على إحاطته النيّرة جدا بشأن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

تؤيد فرنسا البيانين اللذين سيدلي بهما لاحقاً كل من المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وممثل كندا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي.

في أعقاب العمل الرائع الذي قام به النساء والرجال من موظفي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، مخاطرين بحياتهم بشدة - كما كان الحال في زلزال عام ٢٠١٠- تولت بعثة دعم نظام العدالة المسؤولية عن هذا المجهود بالتركيز على ثلاث مهام: تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية وسيادة القانون ورصد حالة حقوق الإنسان. وأود أن أتناول بإيجاز هذه المحاور الثلاثة في عمل البعثة في بياني.

والنقطة الأولى التي أود التطرق إليها هي تعزيز دور الشرطة الوطنية الهايتية. إن الاستقرار في البلد يتوقف على قدرته على تدريب ونشر أفراد شرطة قادرين على المساهمة في بناء السلام الاجتماعي. فوجود الشرطة في الميدان كثيرا ما يساعد على تخفيف حدة التوترات، وهو ما شهدناه في صورة الانخفاض الكبير في معدلات الجريمة. وبغية الحفاظ على هذا الاتجاه الإيجابي، يجب أن تتوفر لدى البعثة الموارد اللازمة لكي تدعم، في أفضل الظروف، قوة الشرطة هذه أثناء عملياتها على أراضي هايتي، بما في ذلك بدعم القدرات الجوية والطبية.

بيد أن هذا الدعم الدولي لا يمثل سوى مرحلة انتقالية صوب تولي السلطات الهايتية المسؤولية كاملة عن الحفاظ على النظام العام. وفي الواقع، فإن جميع الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة تركز الآن بناء شرطة وطنية، تكون قادرة بصورة متزايدة على أداء مهامها بصورة مستقلة دون دعم دولي، ابتداء من عملية صنع القرار إلى نشر أفراد الشرطة في الميدان. ومن ثم،

يجب على حكومة هايتي كفالة التدريب الناجح لأكثر من ١٥ ٠٠٠ فرد شرطة بغية كفالة حفظ النظام والعدالة.

ويتمثل الجزء الثاني من ولاية بعثة الأمم المتحدة في دعم تعزيز سيادة القانون، التي يرتكز عليها الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. ونثني على صياغة واعتماد نصوص تشريعية بصورة مشتركة بين الحكومة والبرلمان في هايتي في عام ٢٠١٧. وستولي فرنسا اهتماما خاصا للخطوات المقبلة، ولا سيما سن قانون جنائي وقانون للإجراءات الجنائية، واللذين سيكونان في غاية الأهمية قبل انتهاء ولاية البعثة.

وفي ما يتعلق بالشرطة الوطنية الهايتية، فإن النجاحات التي تحققت من خلال الدعم الدولي، بما في ذلك المساعي الحميدة للممثل الخاص، تعتمد الآن على عزم السلطات الهايتية على تولي المسؤولية عن العمل المنجز حتى الآن. وهذا الالتزام السياسي أمر بالغ الأهمية في مكافحة آفة الفساد التي تضعف الديمقراطية. ونرحب بالإعلانات الصادرة عن الحكومة الهايتية، لا سيما فيما يتعلق بالفساد، ونشجعها على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز سيادة القانون، وهي شرط أساسي للتنمية في البلد.

أختتم حديثي بتناول مسألة حقوق الإنسان، التي تمثل حجر الزاوية في صون السلام والأمن في هايتي. فجميع الأهداف التي حددها المجتمع الدولي لنفسه في ذلك البلد – تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية وتعزيز سيادة القانون وتحقيق التنمية المستدامة للبلد– تتوقف في المقام الأول على وضع سياسة فعالة وطموحة في مجال حقوق الإنسان.

وتدعو فرنسا إلى الرصد الدقيق لهذه المسألة الهامة في سياق تنفيذ ولاية البعثة، مع الأخذ في الاعتبار دائما هدف تولي السلطات والمجتمع المدني في هايتي زمام الأمور، والذي يمثل الضمان الوحيد لإمكانية إحراز تقدم في جميع جوانب حقوق الإنسان. وسأذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: تحسين نظام السجون والدفاع عن حقوق المرأة واحترام حقوق المواطنين الهايتيين تجاه الدولة. وبالطبع، فإن ثمة دورا للأمم المتحدة أيضا ينبغي أن تقوم به ويتعين عليها مواصلة إيلاء اهتمام وثيق لمكافحة الانتهاكات الجنسية على وجه الخصوص.

في الختام، ندعو إلى تجديد ولاية البعثة قبل الشروع في الانتقال إلى شكل جديد من أشكال وجود الأمم المتحدة في هايتي. وستواصل الأمم المتحدة وفرنسا الوقوف إلى جانب شعب هايتي، الذي تستحق شجاعته في مواجهة الشدائد منا أشد الإعجاب. ونشير في هذا الصدد إلى المعاناة التي كابدها نتيجة التفشي المأساوي لوباء الكوليرا، والذي بات الآن على شفا الاستئصال. وبالنظر إلى النجاحات الملحوظة التي تحققت في السنوات الأخيرة في العديد من المجالات، فإن طموحنا المشترك يجب أن يكون تحقيق استقرار هايتي وسيرها بخطى ثابتة على طريق التنمية.

السيد أورنيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في تهنئتكم، سيدي، وفريقكم على تولي رئاسة المجلس، وفي شكر زملائنا الهولنديين على عملهم الرائع في شهر آذار/مارس.

وأشكر وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا على إحاطته.

وأعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من هذا الصباح.

تشيد السويد بالإنجازات التي حققتها هايتي في توطيد الديمقراطية والاستقرار والسلام. وهناك حاجة الآن إلى إحراز تقدم بشأن الأولويات التي حددها الرئيس موييز وحكومته، بما في ذلك سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وتحسين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبنية التحتية والقدرة على الصمود والأمن. وهذه أولويات تتواءم أيضا مع ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. ويجب على الحكومة الآن ألا تدخر وسعا في الوفاء بالتزاماتها، وذلك بدعم من المجتمع الدولي.

وستساعد النقاط المرجعية المحددة في تقرير الأمين العام (S/2018/241) في دعم هذه الجهود عن طريق الربط بين التقدم المحرز في المجالات الرئيسية لولاية البعثة وغير ذلك من الشروط المسبقة الأساسية لتحقيق الاستقرار في البلد. وكما أكد المجلس من قبل، من المهم كفالة تحديد غاية نهائية واضحة للبعثة كي تعمل من أجلها ويلزم التخطيط بصورة مناسبة لتسليم المسؤوليات إلى فريق الأمم المتحدة القطري مستقبلا من منطلق الحفاظ على السلام. ومع تزايد عدد المهام المسندة إلى فريق الأمم المتحدة القطري، يجب على المانحين زيادة مساهماتهم لضمان توفر الموارد والقدرات الكافية لوكالات الأمم المتحدة لتقديم الدعم الفعال لعملية بناء السلام في هايتي.

ومن المهم أن تواصل بعثة الأمم المتحدة إدماج المنظور الجنساني في جميع أعمالها، بما في ذلك اتخاذ تدابير لزيادة مشاركة المرأة وتعزيز أمنها، فضلا عن ضمان الحماية من العنف الجنسي والجنساني. وإدماج المنظور الجنساني هو أيضا عنصر أساسي في إعداد ميزانية مراعية للمنظور الجنساني ولضمان جمع معلومات كافية ورصدها والإبلاغ عنها.

لقد أنشئت بعثة دعم نظام العدالة بوصفها بعثة معنية بسيادة القانون. وشأنها شأن سائر بعثات الأمم المتحدة، من المهم بشكل حيوي أن يكون لديها نهج متكامل لسيادة القانون، يشمل سلسلة العدالة برمتها، من الشرطة والمؤسسات الإصلاحية إلى الملاحقة القضائية والمحاكم. وفي هذا السياق، تواصل السويد المساهمة بأفراد شرطة وكذلك بموظفي سجون في بعثة دعم نظام العدالة. والدور الإرشادي لأفراد شرطة البعثة والمشورة التي يقدمونها إلى نظرائهم في الشرطة الوطنية الهايتية جزء من استراتيجية الانتقال، ومما يثلج صدورنا الأعمال التي يجري الاضطلاع بها في هذا المجال. ونحن نعلم من التجربة أن عمل الشرطة وغيرها من مؤسسات سيادة القانون يؤدي دورا هاما في إقامة جسر بين الأمن والتنمية في العمليات الانتقالية.

إن بعثة دعم نظام العدالة هي حاليا بعثة الأمم المتحدة الوحيدة لحفظ السلام التي تتألف من العنصر المدني وعنصر الشرطة فحسب. وينبغي لنا الاستفادة من هذه التجربة عند النظر في الخفض التدريجي للبعثات والمراحل الانتقالية في عمليات الأمم المتحدة الأخرى للسلام. ويتماشى ذلك مع طموح المجلس إلى اتباع نُهج تدريجية ومتعددة المستويات بقدر أكبر إزاء مراحل الانتقال والخفض التدريجي للقوات في عمليات حفظ السلام.

ونرحب بالجهود المشار إليها في التقرير لتعزيز الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويتعين علينا مواصلة ضمان الإبلاغ عن ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحقيق فيها، واتخاذ كل الخطوات الضرورية لتطبيق التدابير التأديبية و/أو الشروع في الملاحقات الجنائية لمساءلة الجناة.

لقد سعدنا بالمشاركة في تقديم قرار الجمعية العامة ٢٦٠/٧٢، دعما للنهج الجديد للأمين العام المتعلق بالقضاء على الكوليرا وبناء القدرة على الصمود في هايتي.

ونحن ندعم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة الكوليرا في هايتي، ونشجع الآخرين على المساهمة فيه في جهد جماعي يرمي إلى وضع حد للكوليرا في هايتي.

في الختام، لقد حقق شعب هايتي الكثير في السنوات الأخيرة. ويتيح إنشاء بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي فرصة لإقامة شراكة معززة مع هايتي، من أجل تحقيقٍ الاستقرار والتنمية المستدامة في الأجل الطويل. وسنظل شريكا ملتزمًا تجاه هايتي فيما تواصل بذل جهودها لتعزيز الديمقراطية والاستقرار والسلام.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام

لعمليات حفظ السلام، على عرض تقرير الأمين العام، بعد تغيير وجود المنظمة في هايتي ليصبح من خلال بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. ونحن نعتبر التقييمات التي أجريت بعد زيارته الأخيرة إلى هايتي، في الفترة من ١٤ إلى ١٥ آذار/مارس، مفيدة للغاية.

منذ منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، عندما بدأت البعثة عملها في شكلها الجديد، شهدنا تحقيق بعض التقدم المشجع دون شك. ونرحب بالجهود التي تبذلها قيادة هايتي لضمان الاستقرار وإنشاء نُظم إدارة حكومية فعالة تعتمد على مكامن قوتها. وفي هذا الصدد، نراقب عن كثب تنفيذ مبادرة ”قافلة التغيير“ التي أطلقها الرئيس جوفينيل مويز. وسيكون العمل المنسق والتعاوني من جانب فروع السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية حاسما في التغلب على المشاكل الداخلية للبلد ووضع أساس قوي للتنمية الاقتصادية المستدامة. ونلاحظ زيادة مشاركة هايتي في أعمال المنظمات الدولية والإقليمية. ففي شهر كانون الثاني/يناير، تولت الرئاسة الدورية للجماعة الكاريبية وانضمت إلى المجموعة الرباعية لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويتيح التقدم التدريجي خطوة بخطوة للمجلس أن يشرع في النظر بعناية في الاقتراح الأولي للأمين العام بتحديد نقاط مرجعية لاستعداد البعثة للخروج، وتسليم مهامها مباشرة إلى الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري. وفي هذا الصدد، كما هو الحال في أي عملية أخرى لحفظ السلام، من المهم في كل مرحلة عدم الاكتفاء بمراعاة آراء الحكومة المضيفة، بل أيضا مبدأ الملكية الوطنية.

لكن لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، سواء من جانب سلطات البلد، التي يُطلب منها كلي يوم أن تصبح أكثر اعتمادا على الذات واستقلالية عن الدعم الدولي، وكذلك من جانب موظفي الأمم المتحدة الذين تتمثل مهمتهم في تزويد تلك السلطات بأقصى دعم ممكن. وهذا الدعم الشامل والمضني حيوي بالنسبة للحكومة، التي يجب أن تسعى جاهدة، مع مراعاة آراء شعب هايتي، إلى تحديد أولوياتها ومهامها على الجبهات الأمنية والسياسية والإنمائية وفي مجال بناء السلام. وينبغي أن نضيف أنه من الأهمية بمكان ضمان أن يفهم جميع أصحاب المصلحة على المستوى الوطني مفهوم المسؤولية المشتركة عن الحفاظ على السلام.

ولا يزال استمرار الحالة الإنسانية الخطيرة مصدر قلق بالغ، حيث لا تزال هايتي تعاني من آثار الإعصار ماثيو. وعلى الرغم من أن عودة الأشخاص الذين اضطروا إلى الانتقال إلى دول مجاورة الآن إلى هايتي علامة جيدة للغاية، فإن أعدادهم المتزايدة تلقي بمسؤولية خاصة على كاهل قيادة البلد، الذي لا يزال مليون شخص فيه بحاجة إلى المعونة الإنسانية.

إننا سعداء بمعلومات الأمين العام عن التحسن التدريجي للحالة الأمنية وتراجع إحصاءات الجرائم، بما في ذلك الجرائم الجنسية. ونأمل أن يساعد تعزيز أعداد أفراد الشرطة الوطنية الهايتية ليبلغ ما مجموعه ٣٠٠ ١٥ فرد، ٩ في المائة منهم من النساء، على تحقيق المزيد من التقدم. وفي ظل هذه الخلفية، فإن تقارير ممثلي المجتمع المدني الهايتي عن الجرائم الجنسية التي يرتكبها ممثلو المنظمات غير الحكومية الأجنبية تبعث على القلق الشديد. وفي سياق الجهود الجارية تحت مظلة الأمم المتحدة لمكافحة هذه الجرائم المروعة، نحث البعثة على عدم تجاهل هذه الأمثلة المشينة. فهذه جرائم خطيرة للغاية تشوه صورة الدعم الدولي بشكل عام. وينبغي التحقيق في أي تقارير من هذا القبيل، ويجب ألا يفلت أولئك الذين تثبت مسؤوليتهم من العقوبة التي يستحقونها.

وسيتعين على المجلس قريبا أن يوافق على مشروع القرار الذي سيمدد ولاية البعثة لمدة سنة. وستواصل البعثة وفقاً لولايتها، مساعدة البلد المضيف في ضمان سيادة القانون وتعزيز قدرة هيئات إنفاذ القانون التابعة له. ويجب أن يكون المجلس

على يقين من المراعاة الواجبة لواقع الحال في البلد، بما في ذلك فيما يتعلق بهيكل البعثة، وهذا أمر أورده الأمين العام أيضا في تقريره.

في الختام، أود أن أؤكد دعمنا لحكومة وشعب هايتي، اللذين يتعين عليهما التغلب على الآثار المدمرة للكوارث الطبيعية فضلا عن مشاكلهما الداخلية في طريقهما صوب تحقيق الاستقرار والازدهار. ومن أجل ضمان قدرتهما على التعافي بسرعة أكبر، فإنهما بحاجة إلى بناء دولة قوية ومجتمع متماسك، يكون بوسعهما من خلال جهودهما المشتركة بناء وتعزيز قدرات هايتي.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): ننضم إلى زملائنا في تهنئة وفد بلدكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، ونود أن نؤكد لكم دعمنا الكامل. كما نثني على وفد هولندا على عمله الممتاز خلال رئاسته في شهر آذار/مارس. وأشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الإعلامية الشاملة وزيارته الأخيرة لهايتي.

في البداية، نود أن نهنئ بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وقيادتها على انتقالها السلس وإطلاقها لعدد من المشاريع والمبادرات الهامة بالتعاون الوثيق مع الحكومة والمجتمع المدني في هايتي. وتشيد كازاخستان أيضا بالجهود التي بذلها الرئيس موييز وحكومته خلال العام الماضي لتعزيز الاستقرار والأمن وتحقيق التنمية الاقتصادية والتغيير الاجتماعي في بلدهما. ونرحب بشكل خاص بمبادرتهما لبدء حوار سياسي مع جميع القطاعات الوطنية الرئيسية بهدف تحديد ووضع خطط، عن طريق التفاوض، لتحقيق التنمية المستدامة في البلد على مدى السنوات الخمس والعشرين المقبلة. ومن الجدير بالملاحظة أيضا أنه سيتم إطلاق عملية استعراض لتقييم آلية التعاون في مجال المعونة الإنمائية في هايتي مع المجتمع الدولي، بغية التحول من المساعدة الخارجية إلى الاستثمار الخارجي.

وبينما ندرك التقدم الكبير المحرز في تحسين البيئتين السياسية والأمنية، لا يزال يتعين معالجة بعض المسائل الرئيسية في عدد من المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك إنشاء مجلس انتخابي دائم وإدخال تحسينات على قطاع العدالة ومسألة اكتظاظ السجون والاحتجاز المطول قبل المحاكمة والحالة الإنسانية العامة. وفي هذا الصدد، تؤيد كازاخستان تأييدا تاما دعوة الأمين العام إلى قيام البعثة وشركائها بوضع برنامج عمل مشترك واتخاذ إجراءات مشتركة لمعالجة القضايا الرئيسية مثل إصلاح نظام العدالة وتعزيز حقوق الإنسان وإصلاح نُظم الشرطة والسجون وكفالة حكم القانون في هايتي. وسيشكل تعزيز المشاركة السياسية أمرا حاسما أيضا في ضوء الانتخابات المقبلة.

وبغية تعزيز الاستقرار والأمن، ينبغي أن تواصل البعثة التركيز على بناء قدرة الشرطة الوطنية الهايتية والاضطلاع بجهود جادة لمكافحة الإفلات من العقاب وضمان استقلال القضاء وإقامة نظام للمؤسسات الإصلاحية يتسم بالشفافية والكفاءة. ونحث حكومة هايتي على ضمان تنفيذ خطة التطوير الاستراتيجي للشرطة الوطنية الهايتية بكفاءة وفي الوقت المطلوب، بمساعدة المجتمع الدولي من أجل الارتقاء بالتدريب والخبرة المهنيين.

وينبغي لنا أن نركز الآن على ضمان إعداد استراتيجية الخروج ذات النقاط المرجعية وتنفيذها بصورة منسقة. وسيكون من الضروري الإبقاء على حوار مستمر مع جميع الجهات المعنية، ولا سيما حكومة هايتي، من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة والانتقال السلس إلى وجود للأمم المتحدة في هايتي لا يتصل بحفظ السلام. وفي هذا السياق، سيكون من الضروري لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري العمل بالتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة قاطبة، على نحو يضمن أن المنظمة تؤدي وظائفها بمزيد من الكفاءة والشفافية والمساءلة، باعتبار الأمم المتحدة كيانا واحدا، وتكسر حاجز الأداء المتوقع لتحقيق أفضل النتائج من أجل تحقيق التنمية المستدامة في هايتي.

كما ينبغي أن يكون للمشاركة الفعالة من جانب المجتمع الدولي والشركاء الإقليميين أثر إيجابي على جهودنا المشتركة. إن رئاسة هايتي حاليا للجماعة الكاريبية تتيح فرصة كبيرة لتعبئة الشراكات الدولية بغية معالجة المشاكل الأكثر إلحاحا التي تواجه البلد والمنطقة. وعلى مدى الأعوام الثلاثة الماضية، أيدت كازاخستان مشروعين من المشاريع الإنمائية المشتركة مع الجماعة الكاريبية. كما قدمنا المعونة الإنسانية بعد الأعاصير المدمرة في العام الماضي، بالإضافة إلى دعم هايتي على المستوى الثنائي.

وبينما نسلم بأن مكافحة الكوليرا أحرزت مكاسب كبيرة، فإن المسألة ينبغي أن تظل من الأولويات القصوى لمجتمع الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، رحبنا بالزيارة التي قامت بها نائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد والمبعوثة الخاصة جوزيت للمشاركة في رئاسة اجتماع رفيع المستوى بشأن الكوليرا مع الحكومة الهايتية الرامية إلى بلوغ المستوى الصفري في انتقال المرض في هايتي.

وفي الختام، نود أن نعرب عن تأييدنا الكامل لتوصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة. وستواصل كازاخستان دعمها القوي لجهود هايتي من أجل تحقيق السلام والتقدم والازدهار.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أود الآن أن أدلي ببيان بصفتي ممثل بيرو.

أود أولا أن أشكر الوفود التي أعربت عن تهانيها لنا بمناسبة تولي بيرو لرئاسة المجلس لشهر نيسان/أبريل. كما نشكر السيد لاكروا على إحاطته الإعلامية ونرحب بحضور السفير ريجيس هنا اليوم .

إن بيرو ملتزمة بالحفاظ على السلام في البلد الشقيق هايتي. وبوصفنا بلدا مساهما بقوات، أرسلنا إلى هناك نحو ٦ ٠٠٠ من الجنود على مدى ١٣ عاما من وجود بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي عملت على الحفاظ على الاستقرار في البلد، ونؤيد البيان الذي سيدلى به ممثل كندا اليوم بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي. وتتابع بيرو عن كثب التطورات الإيجابية التي استجدت في السنوات الأخيرة والدور الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، في تعزيز المؤسسات الوطنية التي ينبغي أن تضمن إمكانية اللجوء إلى القضاء، وسيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، وفي تمكين البلد من الانتقال على نحو منظم ومجد إلى السلام المستدام في هايتي.

ونود أن نسلط الضوء على ثلاثة عناصر نعتبرها أساسية في تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. العنصر الأول هو أهمية الاستمرار في دعم الجهود الرامية إلى بناء مؤسسات قادرة على حماية حقوق الإنسان وضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء في هايتي. ونعتقد أن هذا عنصر أساسي في ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي يشمل جميع أنشطتها. وهذه الأنشطة يجب أن تعتمد على نهج محددة لحماية حقوق المرأة والطفل ومكافحة الفساد والإفلات من العقاب. ومكافحة الإفلات من العقاب تشمل ضمان الإجراءات القانونية الواجبة، والقيام بالإجراءات القانونية على وجه السرعة، وتوفير ظروف سجن ملائمة.

والعنصر الثاني هو أهمية تنسيق الجهود بفعالية لضمان انتقال منظم وعملي إلى السلام الدائم والتنمية في هايتي. وهذا يعني تعزيز وجود الأمم المتحدة في البلد دعما للجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن تعزيز الشراكات مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني. كما ينبغي أن تشجع تعزيز مشاركة المرأة والشباب في بناء مستقبل سليم.

والعنصر الثالث هو مكافحة الكوليرا على وجه الاستعجال. ونرحب بالجهود الكبيرة التي بذلها الأمين العام أنطونيو غوتيريش في هذا المجال، ونشدد على مدى أهمية أن يزيد المجتمع الدولي دعمه لهذه الجهود.

وفي ضوء كل هذه المسائل، تؤيد بيرو تجديد وتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي لمدة سنة إضافية، بغية المضي قدما في عملية انتقالية على أساس الظروف في الميدان، وضمان الاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل هايتي.

السيد ريجيس (هايتي) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر الرئيس على دعوته حكومة جمهورية هايتي لعرض آرائها وملاحظاتها على التقرير الأول للأمين العام، المؤرخ ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٨ (S/2018/241)، بشأن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، دخلنا منعطفا جديدا. فعد أن قيم مجلس الأمن ١٣ عاما من وجوده في هايتي، بنجاحاته ولكن أيضا بأوقاته الحالكة، قرر إنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على ضوء التقدم الكبير المحرز في المجالات الرئيسية الثلاثة المتمثلة في الأمن والاستقرار وبناء سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان. والواقع أن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي أُنشئت لمعالجة حالة لا تتطابق بأي حال من الأحوال مع الحالة التي كانت قائمة في عام ٢٠٠٤، والتي اعتبرها المجلس تهديدا للسلم الدولي في المنطقة. وقد ظهرت تطورات جديدة في هايتي اليوم.

ويسر حكومة هايتي أن الأمين العام قد أبرز التطورات الإيجابية في البلد على مدى الأشهر الـ ١٤ الماضية، مسلطا الضوء بصورة مستصوبة على التقدم الذي أحرزه الرئيس جوفينيل مويز في تنفيذ برنامجه للإصلاح من أجل تعزيز التنمية المستدامة. وهايتي تنعم بالسلام اليوم. وفي أعقاب الانتخابات الديمقراطية التي جرت في عام ٢٠١٧، تمت استعادة استقرار المؤسسات وسيادة القانون، وتوطدت الإنجازات الديمقراطية. والمؤسسات المنصوص عليها في الدستور تؤدي وظائفها بشكل طبيعي. وعملية إنشاء مجلس انتخابي دائم تجارية على قدم وساق. وحقوق الإنسان يتم احترامها وضمانها. وهذا هو الواقع الجديد في بلد، على الرغم من مواجهة تحديات كبيرة، فإنه يتمتع ببيئة آمنة ومستقرة، كما هو باد لأي شخص.

وفي هذا السياق من الاستقرار واليقين السياسي المتجدد، تحققت بالفعل نتائج هامة في مختلف المجالات الرئيسية، بما في ذلك تحسين البيئة الأمنية، والتقدم المحرز في مجال الحكم الرشيد، واحترام سيادة القانون، وإعادة إطلاق العملية الإنمائية. ومن بين مؤشرات التقدم الذي يذكرها الأمين العام في تقريره، يسرني أن أشير إلى الانخفاض الحاد في الجرائم العنيفة، التي انخفضت بحوالي ٥٠ في المائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي؛ وتعزيز مكافحة الفساد في الإدارة، بما في ذلك فيما يتعلق بمسألة صندوق النفط الكاريبي، التي أحالها البرلمان رسميا إلى محكمة تدقيق الحسابات والمنازعات الإدارية، وفقا للدستور، ولأغراض القانون؛ والأولوية التي توليها الحكومة والبرلمان للإصلاحات المؤسسية الرامية إلى تعزيز سيادة القانون، ولا سيما تحديث قطاع العدالة، بما في ذلك نظام السجون. وفي هذا الصدد، فإن اعتماد القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية الجديدين يوجد على رأس جدول الأعمال التشريعي.

وهناك مؤشرات أخرى للتقدم المحرز تستحق اهتمامنا اليوم، منها الجهود الجارية لإنشاء أو إعادة إنشاء المؤسسات الرئيسية المنصوص عليها في الدستور؛ وتعيين أمين مظالم وطني، من خلال العملية المنصوص عليها في الدستور الجديد؛ ومواصلة تأهيل الشرطة الوطنية الهايتية مهنياً وبناء قدراتها.

إضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية، فإن مبادرة الجمعيات العامة القطاعية للأمة التي أعلنها رئيس الدولة تهدف إلى إطلاق حوار سياسي جامع على المستوى الوطني بغية تجديد العقد الاجتماعي وإنعاش الاقتصاد في هايتي،

بالترادف مع استراتيجية مبادرة قافلة التغيير التي تهدف نتائجها إلى فتح المناطق وزيادة مشاركة سكان الريف في تغيير مصيرهم ومستقبلهم وتعزيز التنمية المحلية بالاعتماد على الإنتاج الوطني.

وتدرك الحكومة أنه لا يزال هناك عمل ينبغي القيام به. وتنوي مواصلة السير على طريق الإصلاح. وقد أحاطت علما بالملاحظات التي وردت في تقرير الأمين العام، فضلا عن الاستنتاجات والتوصيات. وهي تراعي بشدة المسائل المتعلقة بالوصول إلى العدالة وتعزيز النظام القضائي وعدم احترام حقوق الإنسان الذي يعد الاحتجاز المطول قبل المحاكمة واكتظاظ السجون من مظاهره المؤسفة. ونعمل حالياً على إيجاد الحلول. وهذه المشاكل نتاج عقود من الإهمال والمعوقات الهيكلية والاختناقات التي تسعى الحكومات المحلية إلى حلها بصورة تدريجية ومتسقة ومنهجية. وعلى أي حال، فإن إنجاز هذه العملية سيستغرق بعض الوقت، الأمر الذي يتطلب العمل المستمر والمثابرة على المدى الطويل. ومن هذا المنطلق، فإن حكومة جمهورية هايتي تعتقد أن بعثة للمساعدة التقنية الرامية إلى تعزيز العدالة تشكل، بالتالي، بديلا أكثر انسجاما مع تطور الحالة على أرض الواقع.

وأحاطت الحكومة علماً بالشواغل التي أثيرت فيما يتعلق بالحالات الفردية لانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها مسؤولون عن إنفاذ القانون. وسيادة القانون لا تتجزأ. وأسوة بكل الحوادث التي تنسب إلى هيئات الدولة، فإن الحادثتين المشار إليهما في التقرير تحظيان بأقصى درجات الاهتمام من جانب السلطات المختصة. وبمجرد تحديد المسؤولية، ستأخذ العدالة مجراها. وريثما تعلن نتائج العملية القضائية، سيخضع الموظفون العموميون المعنيون للعقوبات الإدارية ذات الصلة.

وبموجب الالتزامات التي تعهدت بها جمهورية هايتي في إطار المعاهدات الدولية والإقليمية التي هي طرف فيها، فإن الحكومة الهايتية لا تدخر جهداً لضمان الاحترام الكامل للحقوق والحريات الأساسية من جانب كل مؤسسات الدولة، دون استثناء. وتعيين أمين المظالم، في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، كان جزءاً من الالتزام بجعل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والدفاع عنها حقيقة واقعة. وغني عن القول إن خطة عمل هذا الهيكل تشمل تنفيذ التوصيات المختلفة المقدمة من هيئات الأمم المتحدة المعنية، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان.

وترحب الحكومة الرئيسية أيما ترحيب بالتقدم المحرز في الأشهر الأخيرة، ولا سيما تنفيذ حكم قانوني يقتضي منها المساهمة المالية في إضفاء الطابع المؤسسي على الحياة السياسية في البلد من خلال منح مبلغ مالي للأحزاب السياسية المعترف بها قانونا ويوجد لها عدد معين من الممثلين المنتخبين في البرلمان والسلطات المحلية. وهذا الإجراء، الذي أقره أصحاب الشأن وانضمت إليه معظم الجماعات السياسية، يهدف إلى تزويدها بالموارد الضرورية لتيسير تحديثها.

وبالطبع، لا بد من تثبيت الإنجازات التي تحققت في الأشهر الأخيرة في إطار التعاون الأوسع والأكثر اتساقا مع حقائق اليوم والاحتياجات الفعلية للبلد. وفي هذا السياق، تود الحكومة أن تؤكد مجدداً على ما توليه من أهمية وقيمة للولاية التي عهد بها المجلس إلى بعثة دعم نظام العدالة، ألا وهي، مساعدة حكومة هايتي على توطيد مؤسسات سيادة القانون ودعم وبناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية ورصد حالة حقوق الإنسان.

وهذه البعثة، كما نفهم، وكما تحددت معاييرها بوضوح، يختلف منظورها عن البعثة السابقة التي كان تركيزها ينصب على الاستقرار. وقبل كل شيء، من المزمع أن تكون هذه البعثة آلية لإكمال وتوطيد المكاسب التي تحققت بالفعل. ولذلك، فإن إطارها الزمني لا بد وأن يكون محدوداً. وعليه، فإن الحكومة تأخذ في الحسبان استراتيجية الانسحاب التي اقترحها الأمين العام، وفقا للجدول الزمني الذي يحدده الطرفان، على أساس معالم ونقاط مرجعية متفق عليها. وكما أشارت الحكومة، فإنها تؤيد تطوير البعثة نحو تواجد للأمم المتحدة ضمن إطار بناء القدرات كجزء من حفظ السلام.

وكما يشير القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧)، فإن بعثة دعم نظام العدالة تهدف، أساساً، إلى توفير المساعدة التقنية لتعزيز المؤسسات الهايتية التي تضمن سيادة القانون – وخاصة نظام القضاء – على أن يكون مفهوما أن المؤسسات الوطنية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التنمية وكل جوانب الحكم والأمن والقضاء وحماية حقوق الإنسان ومكافحة الفساد بجميع أشكاله وفي جميع مكونات المجتمع.

ومن هذا المنطلق، تود حكومة هايتي أن ترى تعاونا مستمراً بين هايتي والأمم المتحدة، في إطار شراكة قوية تعزز تقدما جديدا في جميع قطاعات سيادة القانون حقاً، فضلا عن تعزيز جميع حقوق الإنسان – المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية – مع الإسهام بقوة في بلوغ أهداف التنمية المستدامة في البلد. ولن يتحقق أي من ذلك بدون الاحترام الصارم لالتزامات كل منهما وبدون روح حقيقية من التضامن والاحترام والثقة المتبادلين، كما أشار الأمين العام بحق في تقريره.

ويجب أن تمضي استدامة السلام والتنمية المستدامة جنبا إلى جنب. بالتالي، وبغية تحقيق الاستقرار الدائم في هايتي، لا بد من المضي قدما بالترادف في توطيد سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان وإعادة الإعمار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. وحكومة جمهورية هايتي تسخر كل مواردها وطاقاتها للتصدي للتحديات الإنسانية الملحة ومعالجة المشاكل الكامنة وراء الفقر المدقع وانعدام الأمن. وكما هو الحال دائما، فإنها ترحب بكل دعم من الشركاء التقنيين والماليين، على النحو الوارد في إعلان باريس لعام ٢٠٠٥ بشأن فعالية المساعدة وبرنامج عمل أكرا لعام ٢٠٠٨. ولذلك، تعرب الحكومة مجدداً عن أملها في الحصول على دعم المجتمع الدولي لتهيئة الظروف المؤاتية للنمو القوي والحد من الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

وقد رحبت الحكومة بكل حماس بمبادرة الأمين العام بشأن معتكف إحداث التحول في هايتي. يحدوها وطيد الأمل أن تحقق هذه المبادرة الواعدة النتائج المرجوة، وأن تمهد السبيل نحو آفاق جديدة لتمويل التنمية في هايتي، ولا سيما البنية التحتية الأساسية التي تحتاج إليها بشدة.

ولا يفوتني أن أذكر وباء الكوليرا الذي يعلم الجميع العواقب الرهيبة المترتبة عنه والذي لا يزال فتاكا بالرغم من التقدم الذي أحرز مؤخرا في مهمة الوقاية من تلك الآفة ومكافحتها. ويأمل وفد بلدي بصفة خاصة أن تمكّن المبادرة الجديدة للأمين العام من تحقيق النهج الثنائي الجديد الذي تتبعه الأمم المتحدة في التصدي للكوليرا في هايتي في نهاية المطاف. ولنذكر أيضا أن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة الكوليرا في هايتي لم يتمكن حتى الآن إلا من جمع ما يزيد قليلا على ٧ ملايين دولار وأنه أقل بكثير من مبلغ الـ ٤٠٠ مليون دولار المطلوب. وتدعو الحكومة الهايتية إلى تعزيز النوايا الحسنة واستكشاف سبل مبتكرة ويمكن التنبؤ بها لإنشاء الصندوق على النحو المقرر حتى يستطيع الضحايا وأقاربهم وغيرهم من المستفيدين الحصول على تعويضات عادلة يستحقونها، خاصة وقد تم التسليم بأن الرعاية الصحية ومياه الشرب والبنية التحتية للإصحاح تشكّل عناصر أساسية للقضاء الكامل على الكوليرا وغيرها من الأمراض المنقولة عن طريق المياه.

وختاما، أود أن أؤكد لأعضاء المجلس الاستعداد التام من جانب رئيس الدولة، السيد جوفينيل موييز، ورئيس الوزراء، السيد جاك غي لافونتان وحكومة هايتي لتعميق الحوار وتعزيز مختلف علاقات التعاون مع مجلس الأمن والأمانة العامة وجميع هيئات الأمم المتحدة لتحقيق مزيد من التقدم في ضمان سيادة القانون وتعزيز العدالة والنهوض بحقوق الإنسان، وهي من صميم ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. وستواصل السلطات الهايتية العمل باستمرار وحزم لضمان أن يفضي التعاون المتنوع الذي نعطيه أولوية كبرى إلى الوفاء بما وعد به لتلبية التطلعات الوطنية للشعب الهايتي وتوقعاته المشتركة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد فالي دي ألميدا (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الـ ٢٨. وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2018/241) ووكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته. وأرحب أيضا بحضور زميلنا الممثل الدائم لهايتي في هذه الجلسة.

تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد وهي تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المرشح المحتمل البوسنة والهرسك بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

في ١٣ نيسان/أبريل اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧) الذي أنهى بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وأرسى القرار الإطار القانوني للانتقال إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة في هايتي التي يتمثل الهدف الرئيسي منها في تعزيز سيادة القانون والشرطة الوطنية الهايتية وحماية حقوق الإنسان.

وانتهت تلك الدوامة الطويلة من عدم الاستقرار المؤسسي الذي اتسمت به العملية الانتخابية في هايتي في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ بانتخاب الرئيس موييز والبرلمان الجديد. وبوصفه من مؤيدي الشعب الهايتي منذ أمد طويل، يرحب الاتحاد الأوروبي بعودة البلد إلى الحياة الدستورية الطبيعية على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهه. وفي رأينا، أن ذلك شرطا لا غنى عنه لكي تتمكن هايتي من التصدي للتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجهها.

مع ذلك، وبالرغم من أن العودة إلى النظام الدستوري تمثل شرطا ضروريا، فهي ليست كافية لضمان الاستقرار الديمقراطي والتنمية المستدامة اللتين يحتاج إليهما البلد. وما تزال الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار قائمة. وفي رأينا أنه ينبغي إدخال إصلاحات جريئة للدستور والنظام الانتخابي والجهاز القضائي على وجه الاستعجال لأجل استعادة ثقة الشعب الهايتي في ديمقراطية بلده ونظامه السياسي. ومن الأهمية بمكان ضمان وصول الجميع إلى العدالة المنصفة والفعالة حقا. وهناك مؤشرات واضحة على نوايا الإصلاح ويجب علينا الآن تحقيقها وأن نغتنم هذه الفرصة التاريخية التي تتيحها هذه الفترة من الاستقرار النسبي والشرعية الديمقراطية في البلد.

وكما هو الحال في السنوات الأخيرة، فإن الجهود التي تبذلها جميع الجهات الفاعلة لضمان استقرار المواطنين وأمنهم ما تزال ضرورية لعملية توطيد الديمقراطية. وكما تلاحظ بعثة دعم العدالة في الجزء المعنون ”نقاط مرجعية لاستراتيجية خروج“ (انظر S/2018/241، المرفق) تقوم على توافق الآراء والإصلاح العميق للنظام الانتخابي ستكون ضرورية لمنع حدوث أزمات جديدة ولاستعادة ثقة السكان.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي شريكا ملتزما ونزيها لجمهورية هايتي. ونحن مصممون على دعم البلد في هذه المرحلة الحساسة، بما في ذلك في عملية الإصلاح الهامة التي ذكرتها للتو، بالتشاور مع جميع الشركاء الآخرين. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن تقديره ودعمه لعمل البعثة مع التركيز على تطوير أداء الشرطة الوطنية الهايتية وقطاع العدالة وسيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وبالرغم من تحسن الحالة الأمنية بفضل الاستقرار السياسي على مدى العام الماضي، يرى الاتحاد الأوروبي أن الأسباب الهيكلية لعدم الاستقرار في هايتي لا تزال بحاجة إلى معالجة، وأن الحالة الأمنية لا تزال هشة للغاية. وبالتالي، نرى أن من الضروري إنجاز مهمة تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية وجعلها أكثر مهنية حتى يتسنى لنا التركيز على ضرورة إصلاح القضاء والسجون ثم تعزيز احترام حقوق الإنسان أخيرا.

وفي ذلك السياق، يبدو بالنسبة لنا أن من الضروري استمرار تنفيذ ولاية البعثة على مدى فترة زمنية كافية لنقل المسؤوليات إلى الفريق القطري إلى حين إنجازها والتصدي لجميع تلك التحديات. ومن الضروري توفر ذلك الوقت لإحراز قدر كاف من التقدم لكفالة الاستمرارية بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة، فضلا عن عدم انتكاس الإصلاحات التي تحققت.

وختاما، أود أن أعرب عن تقديري للتقييم الإيجابي للاتحاد الأوروبي لإسهام البعثة في مجال الأمن ومنع نشوب النزاعات وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون في هايتي. ويعزى ذلك الإسهام إلى جميع موظفيها وإلى التزامها ومهاراتها التي نشكرهم عليها جميعا.

ولكن، علينا أن نتطلع إلى المستقبل. ونرى في ذلك الصدد، أن طرائق الانتقال إلى بعثة دعم العدالة هامة للغاية. وإن من الضروري جدا إيلاء اهتمام خاص لاحترام حقوق الإنسان في العمل الأمني، فضلا عن ضمان وصول الجميع إلى العدالة النزيهة. ومن الضروري ضمان إعداد الشرطة الهايتية والنظام القضائي إعدادا ملائما لكي يتمكنا من تولي جميع المهام التي تقوم بها حاليا بعثة الأمم المتحدة في المستقبل.

وسيدعم الاتحاد الأوروبي، جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، السلطات الهايتية حتى تتمكن من تعزيز التزامها وجهودها لضمان مستقبل أفضل يسوده السلام والديمقراطية وتحقيق الرفاه لجميع الشعب الهايتي.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة لممثل كندا.

السيد بلانشارد (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم الآن باسم مجموعة أصدقاء هايتي، التي تضم الأرجنتين، أوروغواي، البرازيل، بيرو، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، كولومبيا، الولايات المتحدة الأمريكية، وبلدي بيرو.

وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم الهامة، في اليوم الأول من رئاستكم، لمناقشة الأشهر الستة الأولى من وجود بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. ونرحب بالتقرير الأخير للأمين العام (S/2018/241). وتود المجموعة أيضا أن تشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الإعلامية الشاملة والثاقبة.

(تكلم بالفرنسية)

وأود أن أشكر زميلي السفير دونيس ريجيس على تعليقاته الوجيهة والمفيدة جدا باسم الحكومة الهايتية.

(تكلم بالإنكليزية)

تؤكد مجموعة الأصدقاء مجددا تضامنها مع شعب وحكومة هايتي، والتزامها تجاههما، في سعيهما إلى تحقيق الاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتوطيد الديمقراطية. ولا تزال هايتي تواجه تحديات متعددة تتطلب تنفيذ إصلاحات هيكلية. وما زال إحراز التقدم أساسيا في العديد من المجالات، بما في ذلك حقوق الإنسان، مثل الاحتجاز المطول قبل المحاكمة واكتظاظ السجون، والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وزيادة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار، وتعزيز إصلاح قطاع العدل، وتعزيز الخدمات الاجتماعية. وبينما لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، إلا أن المجموعة تحيي وتشيد الخطوات الهامة والضرورية التي اتخذتها الحكومة الهايتية بالفعل بغية تعزيز الأمن والاستقرار والازدهار في هايتي.

وتود مجموعة الأصدقاء أن تشدد على أهمية تعزيز مكافحة الفساد، وإنهاء الإفلات من العقاب، وكفالة المساءلة في هايتي. إن تعزيز سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية هو مفتاح تحقيق الاستقرار والازدهار في هايتي في الأجل الطويل. وفي هذا الصدد، ترحب مجموعة الأصدقاء بالتزام الأمم المتحدة بدعم توطيد المكاسب السابقة وأهداف بناء السلام، التي تفسح المجال لتعزيز المزيد من الاستقرار والتنمية المستدامة في هايتي.

وتقر مجموعة الأصدقاء بأهمية الأعمال التي اضطلعت بها البعثة منذ إنشائها، بما في ذلك في مساعدة حكومة هايتي على

مواصلة تطوير الشرطة الوطنية الهايتية، وتعزيز مؤسسات سيادة القانون، والاضطلاع بالرصد والإبلاغ والتحليل في مجال حقوق الإنسان. وللنجاح في الأجل الطويل، يجب أن يستمر ذلك العمل بالتنسيق الوثيق مع الحكومة ومن خلال الملكية الوطنية. كما تشجع مجموعة الأصدقاء على استمرار التعاون الوثيق بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري.

وبناء على ما لاحظته شخصيا في الميدان في هايتي، أود أن أشدد على أنه من المهم للبعثة أن تركز على تعزيز الهياكل الأساسية القانونية. كما ذكر زميلي الذي تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، بغية تهيئة الظروف الملائمة لاجتذاب الاستثمارات إلى البلد. فهايتي في حاجة ماسة إلى الاستثمارات لتعزيز التنمية الاقتصادية. ونحن نعلم أن الاستثمارات لن تتحقق إلا إذا تحسنت سيادة القانون. ونظرا للأهمية الحيوية للأعمال التي تضطلع بها مجموعة الأصدقاء، فإنها تشجع مجلس الأمن على تأييد تمديد ولاية البعثة لمدة عام آخر على نفس المستوى من الموارد وتوصيه بذلك، ولا سيما فيما يتعلق بعنصر الشرطة لديها، مع اعتزام استعراض الحاجة للتجديد، حسب الاقتضاء.

ونحيط علما بالطلب الوارد في مشروع القرار المتعلق بزيادة تحسين استراتيجية الخروج ذات النقاط المرجعية للبعثة. وتتطلع المجموعة إلى معرفة لمزيد من التفاصيل عن التقدم المحرز في النقاط المرجعية ذات الصلة. ونود أن نشدد على أهمية مواصلة التنسيق والتشاور على نحو وثيق مع حكومة هايتي فيما يتعلق بتلك الجهود. ونشدد على أهمية القيام باستعراض متأن للظروف في الميدان وأهمية تعديل وجود البعثة بناء على ذلك بغية الحفاظ على التقدم الذي حققته هايتي بالتعاون مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وأخيرا، تود مجموعة أصدقاء هايتي أن توجه الانتباه إلى ما أُحرز من تقدم في الحد من عدد حالات انتقال الكوليرا والوفيات المتصلة بالكوليرا في هايتي. وعلى الرغم من أن هذا التقدم واعد، فإننا نشجع جميع الدول الأعضاء على مواصلة دعم جهود الأمم المتحدة لمكافحة الكوليرا في هايتي. وتود مجموعة الأصدقاء أن تشكر المبعوثة الخاصة للأمين العام، جوزيت شيران، على جهودها المتواصلة لحشد الدعم لهذا الجانب الحيوي من عمل الأمم المتحدة في هايتي.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد فيرديي (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أهنئ وفد هولندا على الطريقة التي وجه بها عمل مجلس الأمن في شهر آذار/مارس. ونرحب ترحيبا حارا بتولي بيرو لرئاسة المجلس، ونتمنى لها كل النجاح. ونشكركم، سيدي، على عقد مناقشة اليوم. كما نشكر وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا على إحاطته الإعلامية في وقت سابق اليوم.

وتؤيد الأرجنتين البيان الذي أدلى به ممثل كندا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي، وتود أن تضيف الملاحظات الموجزة التالية.

إن الأرجنتين ترحب بآخر تقرير للأمين العام (S/2018/241)، الذي يشير بوجه خاص إلى وضع استراتيجية خروج ذات نقاط مرجعية. ومنذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، شددنا على أن انتقال البعثة إلى وجود للأمم المتحدة من نوع آخر، وبغض النظر عن الآجال الزمنية المحددة سلفا، يجب أن يقوم على أساس الإنجاز التدريجي لولايتها استجابة للحالة في الميدان. وذلك هو ما سيحول دون انسحاب البعثة قبل الأوان، الذي يمكن أن يعرض للخطر جميع الجهود التي بذلت خلال ال ١٤ سنة الماضية. ونفهم أيضا أنه ينبغي للبعثة أن تستعرض العملية الانتقالية بالتعاون الوثيق مع حكومة هايتي، مع احترام مبادئها وأولوياتها ومراعاة مبدأ المسؤولية الوطنية في عملية بناء السلام.

وتشدد الأرجنتين على أنه، عند وضع استراتيجية الخروج ذات النقاط المرجعية، من المهم مواءمة مبادرات البعثة مع العناصر ذات الصلة من إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ٢٠١٧-٢٠٢١، مع مراعاة الجهود التي تبذلها هايتي لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.

والأرجنتين تسلط الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ الولاية الهامة للبعثة، بما في ذلك مساعدة هايتي على توطيد مؤسسات سيادة القانون، وتعزيز وتشجيع التطوير المهني للشرطة الوطنية الهايتية، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلد، على الرغم من العديد من التحديات المستمرة. وفي هذا الصدد، نشدد على الجهود التي بذلتها السلطات الهايتية، بالاشتراك مع البعثة، لتحقيق الاستقرار الدائم وتحسين مستقبل البلد. فعلى سبيل المثال، أحرز تقدم كبير في مكافحة الكوليرا، وهو ما ينبغي أن يتواصل بهدف القضاء على المرض. ونشكر المبعوثة الخاصة جوزيت شيران على حشد الموارد اللازمة، لا سيما من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة الكوليرا في هايتي، الذي ساهم فيه بلدنا.

وبالإضافة إلى مواصلة التعاون الثنائي، فإن الأرجنتين ستواصل تزويد البعثة بأفراد الشرطة المدربين، قدر الإمكان وبناء على المتطلبات المحددة المنصوص عليها في الاستراتيجية الانتقالية للأمين العام والخطة الإنمائية الاستراتيجية للشرطة الوطنية الهايتية لفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. ونحيط علما بإعادة إنشاء القوات المسلحة في البلد مشكلة تمشيا مع القرارات السيادية التي اتخذتها حكومة هايتي بشأن المسائل المتعلقة بالأمن والدفاع. ونحن على ثقة من أنه لن يعرض للخطر التنفيذ الفعال للخطة الإنمائية الاستراتيجية للشرطة الوطنية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً التزام الأرجنتين تجاه الشعب الهايتي، وأن أنوّه بعمل الشرطة والموظفين المدنيين في بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي في معرض وفائها مهمتها النبيلة المتمثلة في مساعدة هايتي في طريقها إلى السلام والتنمية المستدامين.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة شيلي.

السيدة دومينغيث ألباريث (شيلي) (*تكلمت بالإسبانية*): نشيد بهولندا على رئاستها للمجلس في شهر آذار/مارس ونتمنى لجارتنا بيرو كل النجاح في هذا الشهر. ونود أيضاً أن نشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان - بيير لاكروا، على إحاطته الإعلامية، والسفير دونيس ريجيس على بيانه.

تؤيد الأرجنتين البيان الذي أدلى به ممثل كندا باسم مجموعة أصدقاء هايتي، وتود أن تدلي بالتعليقات الإضافية التالية.

تؤدّي بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري في هايتي دوراً داعماً أساسياً في هايتي فيما يتعلق بتنميتها الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز المؤسسات فيها، واحترام حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نرحّب بتوصية الأمين العام أن يوسّع مجلس الأمن ولاية البعثة بحيث تجسّد الجدول الزمني المحدد في استراتيجية الخروج التدريجي الواضحة والمتكيفة مع الحقائق على أرض الواقع. ولا يسعنا أن نخسر ما كسبناه خلال ١٤ سنة على طريق الاستقرار والتنمية.

ونشدد على أن الظروف السائدة في الميدان والتنسيق بين جميع الجهات الفاعلة، ولا سيما أولويات الحكومة الهايتية، يجب أخذها دائما في الاعتبار. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة إذا أريد للأمم المتحدة النجاح في إنجاز الانتقال إلى وجود سيستمر في دعم الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل حفظ السلام وبناء السلام دون بعثة لحفظ السلام. وندرك أن البعثة لن تتمكن من توطيد ما حققته من مكاسب على مدى السنوات الـ ١٤ الماضية

إلا بالتعاون الوثيق مع جميع الجهات الفاعلة الوطنية والالتزام الفعال من جانب المجتمع الدولي. وبوصفنا بلداً مساهماً بأفراد الشرطة، سنواصل العمل مع المنظمة من أجل تزويد البعثة بما يكفي من الموارد البشرية من أجل ضمان الوفاء بولايتها الهامة.

وترحب شيلي بالانخفاض الكبير في الوفيات وعدوى الكوليرا في هايتي. وننوه أيضاً بالتقدم المحرز في تنفيذ نهج الأمم المتحدة الجديد للتصدي للكوليرا في هايتي من خلال المشاريع التي تم اختيارها مؤخرا وسيمولها صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة الكوليرا في هايتي، تمشياً مع المسارين ١ و ٢ للنهج الجديد. ونرحب على وجه الخصوص بالعملية التشاورية مع المجتمع المدني والقادة المحليين وضحايا الكوليرا، الذي نُفّذ لتحديد بعض هذه المشاريع بهدف تحسين حياة الضحايا وخفض عدوى الكوليرا لتصل إلى الصفر. ونؤكد من جديد دعمنا للمبعوثة الخاصة للأمين العام لهايتي، السيدة جوزيت شيران، في مهمتها الهامة المتمثلة في تنفيذ الاستراتيجية الجديدة، وندعو المجتمع الدولي والجهات الفاعلة الأخرى إلى المساهمة في الصندوق وغيره من المشاريع التي تدعم الاستراتيجية. لقد قدّمت شيلي مساهمتها في الصندوق الاستئماني في شباط/ فبراير ٢٠١٧ من خلال دعمها المالي لمشاريع المياه والمرافق الصحية الأخرى، تمشيا مع المسار ١ للنهج الجديد، ونأمل أن نواصل دعم هذه المشاريع ما دام ذلك ضروريا.

وفي حين أن الحالة الإنسانية في هايتي قد تحسنت كثيراً، فإننا نلاحظ أيضا أن انتكاسات مختلفة قد وقعت بسبب زيادة حدة الكوارث الطبيعية وتواترها في المنطقة. وهذا السياق يُضفي أهمية أكبر على معالجة الأسباب الكامنة وراء أوجه الضعف وتعزيز القدرة على صمود البلد من خلال الاستعداد للكوارث قبل وقوعها والانتعاش السريع بعدها.

وفي هذا الصدد، نرحّب بخطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، للاستجابة الإنسانية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ حيث أدمجت الخطة منظوراً أوسع لاحتياجات البلد بغية كسر حلقة الأزمات الإنسانية، مع تشجيع العلاقة بين الاستثمار في التنمية والتقدم الإنساني. ونحثّ جميع الدول الأعضاء على دعم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وفريق الأمم المتحدة القطري في تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك المساهمة في مجالات التعاون الأربعة التي حددها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على أنها الأكثر فائدة في تعزيز التنمية في هايتي.

وتأمل شيلي أن تواصل الإسهام على الصعيد الثنائي، في جملة أمور، في إدارة الكوارث الطبيعية، وإنشاء المباني المقاومة للزلازل، وتعزيز النظام القضائي عن طريق تدريب الإطفائيين والأفرقة المجتمعية للاستجابة للطوارئ والقضاة، بما يتماشى مع أولويات هايتي.

وفي الختام، نؤكد من جديد التزام شيلي تجاه هايتي وشعبها، مع التشديد مجدداً على أهمية مواصلة دعم هذا الدولة الشقيقة، التي تملك زمام التنمية لديها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد فييرا (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): إننا نهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن ونشكركم على عقد هذه المناقشة الهامة.

ونُعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل كندا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي.

ونرحب بتقرير الأمين العام (S/2018/241)، الذي يغطي الأشهر الستة الأولى من عمليات بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

ونشير مع الارتياح إلى أن الانتقال من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي قد نُفّذ دون التأثير سلباً على الحالة الأمنية،

الأمر الذي يشهد على الانسحاب التدريجي والمنظّم للعنصر العسكري للبعثة السابقة والنقل المنفذ بعناية للمسؤولية إلى الشرطة الوطنية الهايتية، بدعم من وحدات الشرطة المشكلة الثلاث المتبقية. كما يشهد على نجاح البعثة الذي ساعد الهايتيين، طيلة ١٣ عاماً، على ضمان بيئة مستقرة وآمنة، وإعادة بناء البلد بعد الكوارث الطبيعية، والاستعداد للمستقبل.

لقد أظهرت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إمكانات النهج الابتكارية التي يمكن أن تكون نموذجا لعمليات حفظ السلام المقبلة في أماكن أخرى من العالم. ونشير بشكل خاص إلى التنسيق بين الموظفين المدنيين والأفراد العسكريين في الميدان، وإلى استراتيجيات التوعية المجتمعية بوصفها تدابير لبناء الثقة والدور الهام للمرأة في جميع مجالات عملية تحقيق الاستقرار. وخلال هذه السنوات الـ ١٣، تشرّفت البرازيل بترؤسها لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبمساهمتها بأكثر من ٠٠٠ ٣٠ جندي في البعثة.

وكما أبرز الأمين العام في تقريره، تم الحفاظ على الانخفاض في معدلات جرائم القتل على مدى السنوات القليلة الماضية، مع الانخفاض في عدد تلك الجرائم في الربع الأخير، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن عدد جرائم القتل قد ازداد، مقارنة بالربع السابق، وهذا بمثابة تذكرة بأن الحالة الأمنية لا تزال محفوفة بالمخاطر. وفي هذا الصدد، نشير إلى المساهمات المقدمة لتحقيق الاستقرار في هايتي من خلال تنفيذ المشاريع السريعة الأثر ومشاريع الحد من العنف المجتمعي. ونعتقد أن هذه المبادرات، التي وضعتها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي موضع التنفيذ بنجاح، ينبغي أن تستمر أثناء ولاية البعثة.

ونحيط علماً باستراتيجية الخروج على مدى سنتين التي اقترحها الأمين العام من أجل الانتقال إلى وجود للأمم المتحدة لا يتصل بحفظ السلام في هايتي، إضافة إلى نقاطها المرجعية الـ ١١، ونرحب بأن النقاط المرجعية قد اعتُمدت بالتشاور الوثيق مع حكومة هايتي. ونعتقد أن هذه المشاورات ينبغي أن تستمر أثناء تنفيذ واستعراض استراتيجية الخروج. وفي هذا الصدد، نشجّع بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وحكومة هايتي على الاستفادة من الفرصة المتاحة التي توفرها الفترة المتبقية من ولاية البعثة من أجل تطبيق إصلاحات طموحة في مجال سيادة القانون. ومن شأن ذلك أن يتيح للبلد توطيد مكاسب الاستقرار التي تحققت على مدى السنوات الـ ١٤ الماضية ووضع الأساس للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية المستدامة والشاملة في الأجل الطويل.

وفي الختام، نود أن نشجع على تمديد ولاية البعثة لمدة عام آخر والحفاظ على عنصري الميزانية والشرطة لديها. ونحن نفضل، مع ذلك، حصر الإشارات إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في الولاية بالأنشطة التنفيذية لعنصر الشرطة في البعثة.

وإذ نشير إلى الحاجة إلى التخطيط بدقة للخطوات العملية اللازمة لتنفيذ استراتيجية الخروج، نعتقد أنه ينبغي للمجلس مواصلة تقييم الحالة على أرض الواقع وتنقيح خططه، إذا اقتضى الأمر.

والبرازيل ملتزمة التزاما راسخا بالمشاركة والتضامن مع هايتي في الأجل الطويل. لقد غادر حفظة السلام البرازيليون البلد، ولكن يظل التزامنا ثابتا، كما يتبين من مجموعة مشاريع التعاون التقني الثنائية المتزايدة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

السيد كارلير غونزاليس (كولومبيا) (*تكلم بالإسبانية*): أود بداية أن أهنئ مملكة هولندا على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس وأن أنقل لكم، سيدي، خالص

تهنئة وفد بلدي على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأتمنى لكم كل النجاح في مهمتكم.

ونشكر الأمين العام على تقريره (S/2018/241) عن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، ونخص بالشكر وكيل الأمين العام جان - بيير لاكروا على إحاطته الإعلامية بمناسبة مرور ستة أشهر على بدء عمليات البعثة.

وتؤيد كولومبيا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لكندا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي.

يسرنا أن ننوه بأن هايتي تواصل المضي قدما في توطيد الديمقراطية والاستقرار في البلد. ونلاحظ مع الارتياح الانتقال من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى بعثة دعم نظام العدالة بصورة سلسة، وأن الأخيرة تعمل حاليا بصورة كاملة. ويبين ذلك أنه من الممكن تنفيذ عمليات تؤدي الأدوار التي أنشئت من أجلها. وتعتقد كولومبيا، بوصفها بلدا صديقا ارتبط بروابط تاريخية مع هايتي منذ ميلاد دولتنا، أنه من الأهمية بمكان التشديد على أنه لا يمكن أن يكون هناك استقرار حقيقي أو تنمية مستدامة في هايتي دون تعزيز المؤسسات الديمقراطية.

ونؤكد أن الهدف الرئيسي للبعثة يتمثل في مساعدة الحكومة الهايتية على تعزيز سيادة القانون والنظام القضائي والشرطة الوطنية الهايتية وكذلك حقوق الإنسان. وكل ذلك من شأنه أن يسهم في تحقيق خطة التنمية المستدامة في هايتي. وبما أن قوة الشرطة والجهاز القضائي يسيران جنبا إلى جنب، من الضروري تعزيز قدرة القطاعين من أجل تعزيز سيادة القانون والتعامل مع المشاكل العاجلة في هايتي. ونتفق مع ما ذكره الأمين العام في تقريره عن أن النظام القضائي برمته، بما في ذلك نظام السجون، يتطلب إجراء إصلاحات شاملة. وثمة أهمية بالغة لتركيز الجهود على هذه المجالات، في ظل الإرادة السياسية التي تبديها حكومة الرئيس موييز وبدعم من البعثة والمجتمع الدولي بأسره.

ويجب بذل مزيد من الجهود وتخصيص موارد أكثر لتعزيز وتدريب الشرطة الوطنية الهايتية حتى تلتزم التزاما كاملا بالحفاظ على الأمن القومي. وفي جميع هذه المساعي، نكرر التأكيد على أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أعمال البعثة بطريقة شاملة. ونلاحظ مع الارتياح أنه، كما ذُكر آنفا، تجلت هذه الروح في التكوين الجنساني للدفعة الأولى من كتبة المحاكم وضباط الشرطة. وستواصل كولومبيا المساهمة بأفراد شرطة وفي تدريب ضابطات الشرطة، كما فعلنا منذ عام ٢٠٠٦.

يتضمن مشروع القرار الذي يقضي بتمديد ولاية البعثة لمدة سنة واحدة طريقة واضحة لتقييم التقدم المحرز على أرض الواقع. وترحب كولومبيا بالمرونة التي أبداها المجلس في تقييم ولاية البعثة، وفقا للاحتياجات المحددة من قبل الحكومة الهايتية والحالة العامة في البلد.

في الختام، فإن هايتي على استعداد الآن للدخول في شراكة مع الأمم المتحدة لإعادة التفكير في صياغة أهدافها الرئيسية المتعلقة بكيفية صون السلم والأمن الدوليين ونعتقد أن اقتراح الأمين العام للإصلاح يمضي بنا خطوة إلى الأمام في الاتجاه الصحيح. ويمكن لشعب هايتي والمجلس دائما التعويل على دعم بلدي.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.